الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة في:

ندوة المحاسبة والتدقيق

–محاضرات وأعمال موجهة–

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر –تخصص محاسبة وتدقيق

من إعداد:

الدكتورة: فطيمة الزهرة قرامز

السنة: 2022–2023

بسم الله الرحمن الرحیم

تقديم

الحمد لله الذي تتم بموجبه الصالحات والشكر له على مساعدته لي لإخراج هذه المطبوعة، التي تتعلق بمقياس ندوة المحاسبة والتدقيق، الذي بذلت فيه جهدا كبيرا خلال أكثر من خمس سنوات لتدريسي هذا المقياس من أجل توصيل أحدث المعلومات لطلبتي حول المحاسبة والتدقيق، وآخر ما توصلت إليه من تطورات. فتطرقت بذلك إلى مجموعة من المحاور الرئيسية والهامة التي ينبغي لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص محاسبة وتدقيق تعلمها واستيعابها والبحث أكثر في مواضيعها. فكان المحور الأول بعنوان عموميات حول المحاسبة والتدقيق الذي عملت من خلاله على تقديم كل ما يتعلق بالتدقيق والمحاسبة، من خلال مجموعة من المواضيع (الأجزاء)، والمحور الثاني المعنون بطرق التدقيق بمساعدة الحاسوب الذي بينت فيه مجالات استخدام الحاسوب في عمليات التدقيق المحاسبي وأساليبها، كما خصصت المحور الثالث لتقديم نموذج عن كيفية إجراء عملية التدقيق للقوائم المالية للمؤسسة. واضطررت إلى التطرق لمحور آخر وهو المحور الرابع المعنون بإستراتيجية التدقيق الشاملة وكيفية تطويرها وهذا نتيجة للتطورات التي حصلت في كيفية قيام المدقق بمهامه التدقيقية. وفي المحور الخامس والأخير، ونتيجة للتطورات الحاصلة في المحاسبة بوجود المعايير المحاسبية الدولية والتي صاحبتها تطورات في التدقيق بوجود معايير للتدقيق خصصت هذا المحور حول معايير التدقيق الدولية. وكان لكل محور أسئلة يتم معالجتها والإجابة عليها من طرف الطلبة وبدعم من الاستاذ ليتم الاستيعاب لكل ما تحصلوا عليه من معلومات من خلال دروس المحاضرة.

أقدم عملي هذا إلى طلبتي الأعزاء اللذين بذلوا معي جهدا كبيرا من أجل الحصول على المعرفة في مجال المحاسبة والتدقيق من خلال مقياس ندوة المحاسبة والتدقيق.

كما أهديه إلى كل طالب علم وكل باحث يسعى للحصول على المعرفة في هذا المجال.

وفي الأخير أسأل الله عز وجل السداد والتوفيق لي في مسعايا هذا ولطلبتي ولكل باحث وطالب علم.

الدكتورة: فطيمة الزهرة قرامز(أستاذ محاضر "أ")

المحور الأول: عموميات حول المحاسبة والتدقيق

يبدأ عمل المدقق من حيث ينتهي عمل المحاسب فبعد انتهاء المحاسب من تجميع وتبويب وتسجيل البيانات المتعلقة بالعمليات التي قامت بها المؤسسة. يأتي دور المدقق في الحكم على مدى سلامة هذه العمليات وخلوها من الأخطاء وربما التلاعبات. فمن خلال هذا المحور سيتم التعرف على بعض المعلومات الهامة حول المحاسبة والتدقيق والعلاقة التي تربط بينهما بحيث انه لا يمكن القيام بعملية التدقيق دون وجود محاسبة فما يتم تدقيقه هو العمل المحاسبي ونتائج هذا العمل من المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي أو بأسلوب اكثر حداثة تدقيق مخرجات نطام المعلومات المحاسبي. فما هي المحاسبة ؟ وماهي مختلف التطورات الحاصلة عليها منذ القدم إلى يومنا هذا؟

1-المحاسبة

هذا المصطلح "محاسبة" مشتق من كلمة"حساب" والذي عرف منذ القدم فقد كان يستخدم من طرف الإنسان في العصور القديمة للتعبير عن كل ما هو كمي فقد كان الانسان يستخدم الحصى والقطع الخشبية والأصابع للتعبير عن ما يمتلكه من كائنات حية كالمواشي والطيور وعدد الأولاد وعدد أفراد أسرته...ويستعملها كذلك للتعبير عن ما يراه في الكون من كواكب وكائنات، أي من خلال هذا يمكننا القول أن الحساب كان متواجد منذ تواجد البشرية ومنذ العصور القديمة، لكن بتطور الإنسان نتيجة التطور الحاصل في المحيط الذي يعيش به وتطور الفكر البشري وتطور النشاطات التي يقوم بها وخاصة منها النشاط الاقتصادي الذي أدى إلى ظهور منشآت وتطور نشاطها وحجمها ومعاملاتها أدى إلى الاهتمام أكثر بالمحاسبة وكل مايتعلق بها من دفاتر مناسبة للعمل المحاسبي وكيفية التسجيل في هذه الدفاتر.

فقد كان ينظر للمحاسبة على انها تقنية لتسجيل كل المعاملات التي تقوم بها المنشآت وذلك لأنها تهتم بتدوين الأحداث الاقتصادية التي تمت في هذه المنشآت، وبتطور أساليب التسجيل وتطور أنواع الدفاتر المحاسبية وأساليب التسجيل فيها تم اعتبارها فن. فقد كانت الكثير من المؤسسات تنظر للمحاسبة على انها وسيلة لحساب

المصاريف والإيرادات فقط وما نتج عنها من الفرق بينهما (نتيجة الدورة المحاسبية). لكن بظهور الرياضيات والإحصاء وأخذهما بالاعتبار في العمل المحاسبي تحولت المحاسبة من كونها تقنية وفن للتسجيل إلى علم قائم بجد ذاته ووضعت له أسس ومبادئ وقوانين تحكمه. كما أنه اصبحت هناك أنواع من المحاسبة منها المحاسبة العامة ومحاسبة التكاليف ومحاسبة المسؤولية والمحاسبة الخاصة والمحاسبة المعمقة والمحاسبة العمومية...الخ. أما حاليا فيتم النظر للمحاسبة على انها نظام للمعلومات هدفه انتاج معلومات لتلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات وليس كما كان ينظر إليها على انها وسيلة لتسجيل الاحداث الاقتصادية وحساب نتيجة الدورة المحاسبية انطلاقا من الفرق بين الايرادات والمصاريف فقط.

1-1 تعريفها

تعرف الجمعية الامريكية للمحاسبة (AAA)المحاسبة عموما على أنها عملية تتكون من ثلاثة أنشطة متتالية تختص بتحديد وقياس وتسجيل وتوصيل البيانات والمعلومات الاقتصادية المالية المعبر عنها كميا(بوحدة النقد) والمتعلقة بالوحدات الاقتصادية، لتقديمها إلى المستخدمين المهتمين بتلك البيانات والمعلومات بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ويقدم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) تعريفا مماثلا بأن المحاسبة هي نشاط خدمي وظيفتها تقديم المعلومات الكمية ذات الطبيعة المالية أساسا عن منشأة معينة، والغرض منها أن تكون مفيدة لذوي العلاقة في اتخاذ القرارات الرشيدة.

فيتضح من التعريفين أعلاه أنه يقع على عاتق المحاسبة أساسا مهمة انتاج وتوصيل البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة عن الوحدات الاقتصادية بغرض ترشيد عمليات توزيع الموارد الاقتصادية النادرة لتحقيق أهداف تلك الوحدات بفعالية وكفاءة وإنتاجية عالية.

2-1 ظهور المحاسبة المالية

إن مبدأ القيد المزدوج والذي نعتمد عليه حاليا لتسجيل العمليات التجارية، قد وجد في "جنوة بايطاليا" منذ القرن الثالث عشر إلا أن أول كتابة معروفة (إذ كانت هناك كتابات حول المحاسبة ولم تصلنا) كانت من قبل الراهب والرياضي الايطالي "لوكا باسيولي" والذي وضع كتابا في الرياضيات سنة 1494 خصص منه فصلا لدراسة القيد

المزدوج ومحاولة وضع تصنيف لحسابات الذمة المالية (اي حسابات الميزانية) بهدف حساب نتيجة الدورة. غير أن كتابات "لوكا باسيولي" لم تكن بالنظام المحاسبي الكامل كما نعرفه حاليا. ثم انتشرت المحاسبة في الأقطار الأوربية عن طريق التجارةولقد تطورت المحاسبة مع تطور المجتمعات وتوسع المؤسسات وحاجاتها إلى أدوات مساعدة على التسيير والرقابة فظهرت اليومية ثم ظهرت النظم المحاسبية والطرق المحاسبية، كما تدخلت الحكومات فوضعت القوانين والمخططات المحاسبية وهكذا وصلت المحاسبة المالية إلى شكلها الحالي أي نظاما يعتمد على جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتلخيصها وجعلها في متناول كل المستخدمين لنتائجها.

لكن المحاسبة تعرضت للعديد من التطورات كما لاحظنا من قبل، ولكن التطور الأكثر أهمية حاليا هو استخدام تكنولوجيا المعلومات في الميدان المحاسبي بالإضافة إلى معايير المحاسبة الدولية، أي لم تكتفي الوحدات الاقتصادية او المنشآت بالعمل المحاسبي اليدوي أو الميكانيكي بل اصبحت تستخدم الحواسيب للقيام بهذا العمل من أجل تحقيق الكثير من المزايا.

1-3 وظيفة المحاسبة

رأينا فيما سبق أن المحاسبة أصبحت نظام للمعلومات هدفه إنتاج معلومات لتلبية احتياجات المستخدمين من هذه المعلومات،أي تقديم المعلومات المفيدة والملائمة للمهتمين بالمنشأة لاتخاذ القرارات، وتتمثل المخرجات الرئيسية لهذا النظام في القوائم المالية، كقائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حركة رأس المال. ويتم اعداد هذه القوائم وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، وتستخدم المحاسبة المالية من طرف المدراء لتقييم اداء الوحدة الاقتصادية وإعداد الموازنات والخطط الخاصة بالفترات المقبلة، وبما انها نظام فلها مدخلات وهي البيانات التي تنشأ عن الاحداث الاقتصادية الناتجة عن علاقة الوحدة الاقتصادية بالأطراف الداخلية والأطراف الخارجية والتي تترتب عنها العمليات التي يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية وإجراء العديد من عمليات المعالجة عليها ليتم في الأخير الحصول على المخرجات والمتمثلة في القوائم المالية التي تم ذكرها اعلاه والتي هي ميدان عمل المدقق أو يمكننا القول أنها مدخلات لنظام التدقيق والذي يعتبر بدوره نظام فرعي من نظام المعلومات المحاسبي.

فمهنة التدقيق المحاسبي أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام في وقتنا الحالي نظرا لما لها من أدوار على عدة مستويات فعلى الرغم من أنه كان ينظر إليها على أنها مهنة تكتسب بالمران فقط.إلاأنها وبحكم تشعبها كنتيجة لتوسط

النشاط الاقتصادي وكبر حجم المؤسسات تزايدت الحاجة إليها، وكان لابد من إطار نظري يحكمها فأصدرت مختلف الهيئات الحكومية والمهنية والأكاديمية جملة من المفاهيم والأهداف والمعايير محاولة منها حصر الجانب النظري فيها.

1-4 المحاسبة المالية كفرع من فروع المحاسبة

المحاسبة المالية هي ذلك الفرع من المحاسبة الذي يهتم بتصنيف وتسجيل وتحليل وتفسير المركز المالي ونتائج العمليات للمؤسسة وبالتالي فإن الحاسبة المالية تشمل عملية إعداد القوائم المالية الخاصة بالمشروع والتي تستخدم بواسطة المستخدمين الداخليين(الإدارة) والمستخدمين الخارجيين(المساهمين والدائنين). وهذه القوائم تقدم تعكس تاريخ للإحداث الاقتصادية في صورة موارد اقتصادية واستخدامات لهذه الموارد، وبالتالي فهي نظام للمعلومات تقدم معلومات للعديد من المستخدمين الداخليين والخارجيين كالملاك والمقرضين والموردين والمستثمرين المحتملين والموظفين وممثلي العمال ومحللي القوائم المالية والأجهزة الحكومية. فالمستخدمين الخارجيين ليس لهم علاقة مباشرة بالقرارات الداخلية للمؤسسة، لذلك فهم يعتمدون على منتجات نظام المحاسبة المالية من قوائم وتقارير مالية خلال فترة زمنية محددة لاتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض وقرارات أخرى التي تساعدهم على التعامل مع المؤسسة وتعطي لهم رؤية واضحة عن ناتج تعاملهم معها.

إن الإطار ألمفاهيمي للمحاسبة لا يعتبر وصف للحقائق الأساسية كما هو الحال في العلوم في العلوم الطبيعية والتي تستخرج من قوانين الطبيعة، فالنظرية المحاسبية ليست من الأشياء التي يتم اكتشافها وإنما وضعت على أساس العوامل البيئية والقبول العام وقوة الإلزام، ومدى قوة النظرية المحاسبية والإطار المفاهيمي للمحاسبة كما تستمد من القبول العام لها من معدي القوائم المالية ومستخدمي هذه القوائم والتقارير والمراجعين.

وباعتبارها كنظام للمعلومات، فإن المحاسبة المالية تجمع البيانات الاقتصادية عن المشروع ثم تقوم بتشغيلها لتحولها إلى معلومات التي يتم توصيلها للعديد من الأشخاص الطبيعية والمعنوية ذوي العلاقة بالمؤسسة. وبالتالي فإن المحاسبة المالية تقوم بتحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية عن المشروعات الاقتصادية للأطراف المهتمة بالقوائم المالية وما تنتجه من تقارير مالية.

1-5 خصائص معلومات المحاسبة المالية

من أجل تلبية احتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين من منتجات نظام المعلومات المحاسبي المالي يجب أن تتصف المعلومات التي ينتجها هذا النظام بمجموعة من الخصائص وهي:

– الملائمة

بمعنى أن تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله. ويمكن الحكم على مدى ملائمة المعلومة أو عدم ملائمتها بكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها. فالمعلومات الملائمة هي تلك التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار بجعله يعطي قرارا يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات.

– الوقتية

بمعنى تقديم المعلومات في الوقت المناسب بحيث تكون متوافرة وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة ومؤثرة. فالمعلومات المقدمة لمتخذ القرار المتأخرة عن موعدها ليس لها أي قيمة أو تأثير على سلوكه مهما كانت درجة أهميتها وحيويتها لهذا القرار.

– السهولة والوضوح

بمعنى أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدميها. فلا يجب أن تتضمن المعلومات أي ألفاظ أو رموز أو مصطلحات أو تعبيرات رياضية ومعادلات غير معروفة ولا يستطيع مستخدم هذه المعلومات أن يفهمها، فالمعلومات الغامضة غير المفهومة لنتكون لها أي قيمة حتى ولو كانت ملائمة وتم تقديمها في الوقت المناسب لمتخذ القرار.

– الصحة والدقة

يقصد بالمعلومات الصحيحة أن تكون معلومات حقيقية عن الشيء الذي تعبر عنه ودقيقة بمعنى عدم وجود أخطاء أثناء إنتاج وتجميع والتقرير عن هذه المعلومات. فالمعلومات غير الصحيحة وغير الدقيقة تعطي نتائج عكسية، أي ستكون معلومات ضارة غير مفيدة حتى ولو كانت ملائمة ووقتية ومفهومة لمستخدميها.

– الشمول

بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة الجوانب اهتمامات المستخدمين لها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها القرار. كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي بمعنى أن لا يضطر مستخدمها إلى إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة. ولاشك أن المعلومات غير الكاملة من حيث المضمون ومن حيث التشغيل تؤثر سلبا على مدى استفادة متخذ القرار من هذه المعلومات.

– القبول

بمعنى أن تقدم المعلومات في الصورة وبالوسيلة التي يقبلها مستخدم هذه المعلومات من حيث

الشكل ومن حيث المضمون. فمن حيث الشكل يمكن أن تكون المعلومات في شكل تقارير مكتوبة بلغة سهلة وواضحة ومفهومة أو في شكل جداول أو إحصائيات أو رسومات بيانية وما إلى ذلك. أما من حيث المضمون فيتعلق بدرجة التفاصيل المطلوبة، فلا تكون مختصرة بأكثر من اللازم مما قد يفقدها معناها ولا تكون مفصلة بأكثر من اللازم مما قد يؤدي إلى سرعة ملل المستخدم وبالتالي عدم قدرته على التركيز للحصول على المعلومات المطلوبة.

-القابلية للتحقق

أي إمكانية التأكد من صدق البيانات ودقتها من قبل مصادر أخرى غير التي أعدتها وهذا من شانه أن يؤثر في موثوقية المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.

– المرونة

طالما أن هناك العديد من المستخدمين اللذين يعتمدون على المعلومات المقدمة من نظام المحاسبة المالية ولكل منهم استخداماته وقراراته التي قد لا تتوافق مع غيره، لذلك يجب أن تتصف المعلومات المقدمة من النظام بالمرونة، بحيث أن المعلومة يجب أن تلبي احتياجات المستخدمين وان تكون قابلة للتعديل في كل الظروف وأخذا بعين الاعتبار للتغيرات الحاصلة في المحيط الذي تزاول به المؤسسة نشاطها.

فمعايير المحاسبة الدولية تعمل من اجل تحقيق هذه الخصائص وتوفيرها في نظام معلومات المحاسبة المالية من أجل أن يكون مرنا ويواكب جميع التغيرات الحاصلة في المحيط الذي تزاول به المؤسسة نشاطها.

فالسؤال الذي يتم طرحه هو ما أهمية تكنولوجيا المعلومات في العمل المحاسبي؟

1–6 المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات من الموضوعات الهامة والرئيسية التي تحتل مكانة هامة لدى مدراء المؤسسات المختلفة، فلقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات وما شهدته من تطورات كبيرة خلال فترة قصيرة من الزمن تغييرات سريعة وهمة في بيئة الأعمال، حيث قربت المسافات بشكل لم يعرفه الإنسان من قبل ومكنت من تخزين حجم هائل من البيانات الرقمية والنصية والصوتية والصور وغيرها في وسائط صغيرة يمكن اصطحابها ونقلها إلى أي مكان، كما وفرت إمكانية معالجة هذه البيانات بسرعة عالية مما ساعد على توفير معلومات في غاية الأهمية من خلال تحليل ومعالجة هذه البيانات، ونتيجة لذلك قدمت تكنولوجيا المعلومات للمحاسبة فرصة هامة يمكن أن تستفيد منها المؤسسات في تحسين قدرتها التنافسية وضمان التفوق والنجاح في تحقيق أهدافها.

لقد اتجهت المؤسسات حاليا إلى استخدام الحاسوب في تشغيل البيانات المالية أو غير المالية مما أدى إلى ما يطلق عليه اسم "نظام المعلومات المحاسبي المحوسب"، وهو ذلك النظام المحاسبي القائم على استخدام الحاسوب وبرامجه المختلفة في مجال المحاسبة من طرف أفراد مختصين في هذا المجال من أجل إدخال وتخزين البيانات والمعطيات المحاسبية المختلفة ومعالجتها من اجل إنتاج معلومات محاسبية في شكل قوائم وتقارير مالية، ونصوص وجداول ورسومات بيانية وإشكال وإيصالها إلى مستخدميها في الوقت والمكان المناسب بهدف مساعدتهم على اتخاذ القرارات.

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات وبالأخص الحاسوب في العمل المحاسبي أدى إلى وجود آثار جد هامة في العمل المحاسبي والتي نذكر منها ما يلي:

- سرعة التشغيل وسهولة الاستدعاء؛

- الإمكانيات الهائلة لتخزين العديد من البيانات في حيز صغير مقارنة بالسجلات اليدوية؛

- إمكانية توحيد كمية كبيرة من البيانات المخزنة؛

- القدرة العالية والفائقة على معالجة البيانات بكفاءة، حيث يقوم الحاسوب بمعالجة كم هائل من البيانات، كما بإمكانه العمل دون توقف ولساعات طويلة من الزمن؛

- المرونة في إعداد التقارير والقوائم المالية سواء من ناحية الشكل أو التوقيت؛

- تحسين وتسهيل التحليلات الإضافية للمعلومات وزيادة جودة المعلومات؛

- إجراء حسابات معقدة وإمكانية تشغيل قدر هائل من المعاملات في وقت قصير وبتكلفة أقل؛

- انخفاض الأخطاء الحسابية والتشغيلية نتيجة انخفاض الاعتماد على العنصر البشري؛

- تسهيل عملية اكتشاف الأخطاء

- إمكانية تحقيق التكامل مع نظم المعلومات الأخرى من خلال تسهيل عملية التبادل الالكتروني للبيانات والمعلومات فيما بينها.

2- الإطار النظري للتدقيق المحاسبي

تأثرت مهنة التدقيق المحاسبي بمختلف الظروف التي عايشتها على مر العصور وبتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والمتتبع للتطورات التي تشهدها يمكنه أن يلاحظ حجم الاهتمام المتزايدالذي حظيت به نظرا للدور الكبير الذي لعبته وتلعبه في تحقيق التقدم والنمو لكل الوحدات الاقتصادية والمجتمعومد الأطراف المختلفة بالآراء التي تعتبر مدخلا أساسيا للقرارات المراد اتخاذها.

سايرت مختلف المنظمات والهيئات الوصية هذه التطورات وحاولت تحديد إطار نظري يصون مهنة التدقيق تفاديا لأي تأويلات قد تنعكس سلبا على الجانب العملي وعلى جودة ومصداقية هذه المهنة.

2-1 التطور التاريخي للتدقيق

تمتد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات،حيث تدل الوثائقالتاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من هذه الحسابات العامة، وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتةبالدفاتر والسجلات، للوقوف على مدى صحتها. وهكذا نجد أن كلمة تدقيق Audit مشتقة من الكلمة اللاتينيةAudire ومعناها يستمع.

- **الفترة من العصر القديم إلى سنة 1500 م**

كانت المحاسبة في هذه الفترة مختصرة على الوحدات الحكومية وكذا المشروعات العائلية، وكان الهدف من خلالها هو الوصول إلى الدقة ومنع حدوث أي تلاعب أو غش بالدفاتر المحاسبية وكان المدقق في هذه الفترة يكتفي بالاستماعإلى الحسابات التي كانت تتلى عليهعلى أن يقف على مدى صحة هذه المعلومات بناء على تجربته.

- **الفترة من 1500م إلى 1850 م**

لم يتغير هدفالتدقيق خلال هذه الفترة عن الفترة السابقة إذ اقتصر على اكتشاف الغش والتلاعبات والتقرير في الدفاتر المحاسبية غير أن هذه الفترة شهدت مايسمى بانفصال الملكية، وهو مازاد من الحاجة إلى المدققين ورغم ذلك بقيت ممارسة التدقيق بصفة تفصيلية.

- **الفترة من 1850م إلى 1905 م**

شهدت هذه الفترة ظهور شركات المساهمة الكبيرة تزامنا مع الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، وبالتالي الانفصال التام بين الملاك والإدارة مازاد من إلحاح المساهمين في الطلب على المدققين حفاظا على أموالهم المستثمرة وعزز ذلك صدور قانون الشركات البريطاني سنة 1862م الذي أوجب على شركات المساهمة تدقيق حساباتها من قبل مدقق مستقل، أما أهداف التدقيق خلال هذه الفترة فكانت تتمثل في:

-اكتشاف الغش والخطأ؛

-اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية؛

-اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.

-الفترة من 1905م إلى يومنا هذا

أهم ماميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى، وكذلك الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة في عملية التدقيق، بالإضافة إلى استعمال أسلوب العينات الإحصائية وفق أساس علمي واستخدام تكنولوجيا المعلومات.

أما فيما يخص الهدف من عملية التدقيق، فلم يعد اكتشاف الغش والخطأ. فاكتشاف مثل هذه الحالات فهو من مسؤولية الإدارة، بل أصبح الغرض الرئيسي من التدقيق هو تقرير المدقق المستقل المحايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي.

2-2 تعريف التدقيق

عرف كل من Bonnault&Germand التدقيق على أنه اختبار تقني وبناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة والوضعية المالية ونتائج المؤسسة.

كما أن الخبراء المحاسبين الفرنسيين عرفوا التدقيق على أنه فحص من مهني مؤهل ومستقل لإبداء رأي حول النظام ومصداقية الميزانية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة ما.

كم عرف على أنه " فحص انتقادي مخطط يقوم به شخص محترف ومستقل، للتأكد من صحة ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وكذا النظام المحاسبي يدلي من خلاله المدقق برأيفني محايد وموضوعي مدعم بأدلة وقرائن إثبات في تقرير.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص مايلي:

-التدقيق هو فحص انتقادي بناء للمعلومات المالية؛

-إضافة إلى عنصر الكفاءة، يشترط في شخص المدقق عنصر الاستقلالية؛

-رأي هذا المدقق يكون معللا: أي أن يتضمن مجموعة من الأدلة؛

-أن يتأكد المدقق من التقيد بالقوانين والمبادئ المحاسبية.

كما نلاحظ أيضا أن هذه التعاريف ركزت على ثلاثة نقاط أساسية فقط هي: الفحص، التحقق، التقرير.

الفحص

يقصد به فحص البيانات والسجلات، للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتبويبها أي فحص القياس الكمي أو النقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

التحقق

يقصد به الحكم على مدى صلاحية نتائج الأنظمة الفرعية للنظام الإداري كأداة للتعبير السليم لواقع المؤسسة في فترة زمنية معينة.

ونشير إلى أن الفحص والتحقق عمليتان مترابطتان ينتظر من خلالهما تمكين المدقق من إبداء رأي فني محايد في ما إذا كانت عملية القياس للأحداث الاقتصادية أدتإلى انعكاس صورة صحيحة وسليمة لنتيجة ومركز المؤسسة الحقيقي.

التقرير

يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية، سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، ونستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من التدقيق وثمرته.

2-3-أهداف التدقيق

إذا كانت المحاسبة عبارة عن ترجمة صادقة لمختلف العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة بواسطة القيود المحاسبية والتسجيلات فالتدقيق المحاسبي هو فحص تحليلي ودراسة لمدى كون هذه الترجمة صادقة ووفية لمختلف العمليات التي قامت بها المؤسسة. ومن ثم فهي دراسة لتصحيح الخطأ واكتشاف التزوير والتحقق من مصداقية هذه العمليات، حيث عملية التدقيق إلى فحص القوائم المالية ووثائق المؤسسة في لحظة معينة من اجل التأكد من صحتها ودقتها ومدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وكشفها عن حقيقة المركز المالي وترجمتها الواقعية للنتائج المحققة، ومدى مطابقة القيود المحاسبية للواقع وصحتها محاسبيا وقانونيا واحترامها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتشريعات المعمول بها والكشف عن الخطأ والغش والتلاعبات والحد من حدوثها.

وعلاوة على ذلك يعمل التدقيق المحاسبي على تقييم مدى جودة ونوعية المعلومات ودرجة الثقة والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من مختلف المستخدمين لها ومحاولة تفسير الأرقام المتضمنة في القوائم المالية والوثائق المحاسبية وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية من اجل زيادة ثقة مستخدم المعلومات، ويمكن إبراز القيمة المضافة للمعلومات التي تنتج عن عملية التدقيق في التقرير الذي يعده المدقق والذي قد يعتمد عليه مستخدمو المعلومات في اتخاذ القرار أو نقد وتوجيه عملية التسيير في المؤسسة.

تطورت أهداف التدقيق نتيجة عوامل عدة في الفترة الأخيرة، ويمكن تحديد أهداف التدقيق بمجموعتين أساسيتين هما الأهداف التقليدية والحديثة المتطورة.

2-3-1 الأهداف التقليدية: وهي نوعان رئيسية وفرعية.

–الأهداف الرئيسية: وتتمثل في التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها لإبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

– الأهداف الفرعية أوالثانوية: وتتمثل في:

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش؛
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك؛
- اعتمادالإدارة عليه في تقرير ورسم السياساتالإدارية واتخاذ القرارات الحاضرة والمستقبلية (حاضرا ومستقبلا)؛
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم؛
- معاونة إدارة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة؛
- تقديم التقارير المختلفة وملأ الاستمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق.

2-3-2 الأهداف الحديثة أو المتطورة: تتمثل الأهداف الحديثة أو المتطورة للتدقيق فيما يلي:

- مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها؛
- تقييم نتائج الأعمال وفق الأهداف المرسومة؛
- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسرافي جميع نواحي النشاط؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

3-الفرق بين المحاسبة والتدقيق

يعتبر التدقيق أحد الوظائف الوثيقة الصلة بالمحاسبة والمستقلة عنها حيث يقوم التدقيق بقياس درجة الثقة في البيانات والمعلومات المحاسبية وتوصيل نتيجة القياس بصورة مناسبة لمستخدمي هذه البياناتوالمعلومات، فالتدقيق يضفي على البيانات والمعلومات المحاسبية، درجة أكبر من الثقة بها والاعتماد عليها، فالتدقيق فرع من فروع المحاسبة ومجال عمله المستندات والبيانات والمعلومات المحاسبية والقوائم المالية.

وأهم الفروق بينهما تكمن فيمايلي:

3-1 مجال العمل

فالمحاسبة تهتم بتسجيل العمليات المالية التي حدثت خلال فترة معينة، وتلخيص وتفسير نتائج هذه العمليات، وإعداد القوائم المالية، بينما التدقيق يقوم بفحص بيانات ومعلومات القوائم المالية وإبداء رأيه الفني المحايد بمدى دلالتها عن المركز المالي.

3-2 طبيعة العمل

فالمحاسبة بمثابة عمل إنشائي، تبدأ بتسجيل العمليات المالية من واقع المستندات المؤيدة لها بدفتر اليومية وإنتهاءا بإعداد القوائم المالية بينما التدقيق بمثابة عمل تحليلي انتقادي يبدأ بفحص القوائم المالية وما تحتويه من بيانات ومعلومات وينتهي عمله بإعداد تقرير يبين رأيه الفني والمحايد.

3-3 المدخلات والمخرجات

المحاسبة مدخلاتها البيانات الأولية المؤيدة للعمليات بينما التدقيق مدخلاته القوائم المالية التي أعدتها المحاسبة، ومخرجات المحاسبة القوائم المالية، بينما مخرجات التدقيق الرأي الفني المحايد في التقرير.

3-4 الاستقلالية والحياد

فالمحاسبة أحد نشاطات الوحدة الاقتصادية وتابعة لإدارتها، تنفذ تعليماتها وسياساتها فلا تتمتع بالاستقلالية فهي خاضعة تماما للإدارة، بينما التدقيق وحدة مستقلة عن الوحدة الاقتصادية لايرتبط برابط التبعية للإدارة ولا يخضع لسلطة الإدارة ويتم التدقيق دون أدنى تدخل منها.

3-5 تبعية العمل

يبدأ التدقيق بعد انتهاء عمل المحاسبة فعمله مرتبط ارتباطا وثيقا بانجاز عمل المحاسبة، فيبدأ التدقيق بعد إنهاء عملية المحاسبة إلى درجة كبيرة.

3-6 الوظائف

وظيفة كل منهما هي القياس والاتصال فوظيفة القياس المحاسبيتهدف إلى قياس نتيجة الأعمال خلال فترة معينة وتنتهي بإعداد القوائم المالية بينما القياس بالتدقيق يهدف إلى التأكد والتحقق من نتيجة القياس المحاسبي وفحص القوائم المالية وما بها من بيانات ومعلومات، والتأكد من صحتها، ودرجة الاعتماد عليها ومدى دلالتها لنتيجة الأعمال والمركز المالي، وأما الاتصال المحاسبي فيهتم بعرض القوائم المالية للمهتمين بها (مستخدميها)، بينما اتصال التدقيق يهتم بإعداد تقرير يتضمن رأيه الفني المحايد في القوائم المالية.

3-7 المبادئ والقواعد

ففي المحاسبة تتم عملية المحاسبة خلال دورتها وفي جميع مراحل هذه الدورة حتى إعداد القوائم المالية انطلاقامن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، بينما في التدقيق تتم عملية التدقيق وفقا لقواعد التدقيق المتعارف عليها مع مراعات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أيضا.

3-8 فجوة الثقة

مخرجات المحاسبة (القوائم المالية) تعد غير مقبولة من مستخدميها ما لم يتم تدقيقها من قبل مدقق حسابات حيادي ومستقل لأن إعدادها يتم بواسطة الإدارة مما يؤكد أن التدقيق يضفي درجة من الثقة في القوائم المالية.

3-9 المستندات والدفاتر

فالمحاسبة لها مستنداتها المدعمة بالمستندات الأولية ودفاتر سجلاتها كدفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ ودفاتر الجرد والتقارير المحاسبية، بينما التدقيق له أوراق عمل خاصة بعملية التدقيق.

3-10 المسؤولية

في المحاسبة الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية واحتوائها على أخطاء أو غش من صميم عمل الإدارة ومسؤوليتها، بينما مسؤولية التدقيق مهنية وقانونية تحددها قواعد التدقيق وآداب السلوك المهني، ويخلي المدقق مسؤوليته ببذل العناية المهنية الملائمة في عملية التدقيق وعدم التقصير في أوجه العمل، ولا يعتبر المدقق مسؤولا عن اكتشاف الأخطاء والغش إلا ما يظهره فحصه العادي منها.

أسئلة: متى تبدأ مسؤولية التدقيق ومتى تنتهي؟- ماهي أنواع التدقيق؟- ما أهمية التدقيق لذوي العلاقة بالمؤسسة (الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة)؟

4- أنواع التدقيق

أنواع التدقيق متعددة وهذا التعدد يرجع إلىاختلاف وجهات النظر التي اتخذت كأسا لهذا التقسيم وهي:نطاق التدقيق، الهيئة التي قامت به، درجة الإلزام القانوني، درجة الشمول ومدى المسؤولية.

4-1 من حيث نطاق عملية التدقيق

- **تدقيق كلي**

من خلال هذا النوع من التدقيق يتم فحص جميع العمليات المقيدة بالدفتر والسجلات للتأكد من أن كافة العمليات مقيدة بانتظام، وأنها صحيحة وأن كافة الدفاتر والسجلات وما تتضمنه من بيانات أو حسابات خالية من الأخطاءوالتلاعب والغش – أي تدقيق كامل تفصلي- هذا إذا كانت المشاريع صغيرة وعملياتها قليلة وكنتيجة لتطور ميادين الصناعة والتجارة وما صاحبها من تعدد المشاريع وكبر حجمها وتعدد عملياتها، أصبح التدقيق الكامل التفصيلي مستحيلا ومكلفا وغيرعملي، لما يتطلبه من جهد كبير ووقت طويل ونفقات باهظة مما أدى إلى تطور التدقيق وأهدافه وتحول التدقيق الكامل التفصيلي إلى تدقيق كامل اختباري وقد ساعد هذا الاتجاه على زيادة الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية. فالفرق بين الكامل والكامل الاختباري يقتصر على نطاق التدقيق فقط وليس بالأصول والمبادئ العلمية.

- **أهدافه:**

يهدف هذا النوع إلى التأكد من عدالة القوائم المالية، ومدى دلالتها للمركز المالي ونتيجة الأعمال لذلك يتمتع المدقق بسلطة مطلقة وغير مقيد في عمله، فله حق تقرير العمليات التي يقوم بها والمستندات التي يريد الإطلاع عليها وتقرير كمية الاختبارات وحجم العينات التي يراها مناسبة وضرورية والأشهر التي يريد فحص عملياتها دون أدنى تدخل من الإدارة بأية صورة من الصور أو شكل من الأشكال (ويناسب هذا النوع من التدقيق الشركات والجمعيات التعاونية).

-تدقيق جزئي

هو العمليات التي يقوم بها المدقق وتكون محدودة الهدف أو موجهة لغرض معين، كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينة أو فحص عمليات البيع النقدي أو البيع بأجل خلال فترة محددة أو فحص حسابات المخازن أو التأكد من جرد المخزون.

ويهدف هذا النوع إلى الحصول على تقرير متضمن الخطوات التي أتبعت والنتائج التي يتوصل إليها الفحص

ولايهدف الحصول على رأي فني محايد على مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمركز المالي ونتيجة الأعمال كما هو في التدقيق الكامل.

ويجب على المدقق في التدقيق الجزئي، الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوبة قيامه بها ونطاقها، ويحمي نفسه بذلك حتى لا ينسب إليه التقصير في الأداء.

4-2 من حيث الوقت الذي يتم فيه عملية التدقيق

- تدقيق نهائي

يقصد بداية التدقيق في نهاية الفترة المالية للمؤسسة بعد أن تكون الدفاتر قد أقفلت، وقيود التسوية قد أجريت والقوائم المالية قد أعدت.

و**يمتاز** هذا النوع بضمان عدم حدوث أي تعديل قي البيانات المثبتة بالدفاتر أو تغيير في هذه الحسابات بعد تدقيقها، حيث تبدأ عملية التدقيق بعدترصيد الحسابات وإقفال الدفاتر.

-عيوبه: تتمثل عيوب هذا النوع من التدقيق في ما يلي:

- يفشل في اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو الغش أو تلاعب حال وقوعها؛

- قد يؤدي إلى تأخير تقديم القوائم المالية في المواعيد المحددة قانونيا، لأنه يستغرق وقتا طويلا؛

- قد يؤدي إلى التضحية بالدقة اللازمة من أجل تحقيق سرعة إنجاز العمل؛

- قد يؤدي إلىارتباك العمل بمكتب التدقيق لتزامن عمله مع إقفال الدفاتر (في عدة منشات يدققها)؛

– قد يؤدي إلى توقف العمل بمكتب التدقيق حتى يتسنى له جمع أدلة وقرائن الإثبات اللازمة.

ويطلق عليه عادة بتدقيق الميزانية العمومية ويلائم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويقتصر على فحص مفردات القوائم المالية وخاصة مفردات الميزانية فحصا تفصيليا للدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من مطابقة مفردات القوائم المالية لما هو ظاهر بالدفاتر المحاسبية والسجلات.

- **تدقيق مستمر**

أي قيام عملية التدقيق والفحص بصفة مستمرة،إذ يقوم المدقق أو مندوبيه بزيارة المنشأة خلال فترات متعددة خلال السنة المالية لتدقيق وفحص البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات بالإضافةإلى التدقيق النهائي للقوائم المالية في نهاية السنة المالية بعد ترصيد الحسابات وإقفال الدفاتر.

يتم هذا النوع ويسير وفق برنامج موسوم يعده ويجهزه المدقق على ضوء دراسته وتقييمه لأنظمة الرقابة الداخلية وهو يلائم المنشآت الكبيرة مثل شركات المساهمة.

ويجب التميز بين التدقيق المستمر والتدقيق المتخلل (وهو تدقيق القوائم المالية التي تعد لفترات أقل من سنة) حيث يجري تنفيذ عملية التدقيق المتخلل ويكون هدفه الإعلان عن الأرباح التي تتحقق خلال الفترة الثابتة.

- **مزاياه:** يمتاز التدقيق المستمر بمايلي:

أ– توفير الوقت الكافي للمدقق لتحقيق مايلي:

_ إتمام عملية التدقيق وتوسيع نطاق الفحص وتفصيلاته؛

–الدقة في الفحص المستندي للعماليات.

ب –سرعة اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب حال حدوثها بسبب تردده المستمر لتدقيق العماليات؛

ج– استطاعة المدقق التعرف على أوجه نشاط المنشأة والإلمام بأنظمتها الإدارية والمحاسبية؛

د– تحقيق انتظام القيد بالدفاتر والسجلات دون تأخير أو إهمال لتوقع الموظفين حضوره؛

هـ– تقليل فرص التلاعب بالدفاتر والسجلات لما تحدثه زياراته المفاجئة من أثر نفسي على الموظفين؛

و- المساعدة على العرض المبكر للقوائم المالية؛

ز- انتظام العمل بمكتب التدقيق مما يسهل على المدقق توزيع العمل واستمراريته في المكتب.

- **عيوبه:** يعاب على التدقيق المستمر مايلي:

أ – احتمال القيام بتغيير أو حذف أو تبديل البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات وأرصدت الحسابات بعد تدقيقها بحسن نية أو عن عمد أو سوء نية بقصد التزوير أو التلاعب لتغطية اختلاس أو غش أو سوء استعمال أصل من الأصول؛

ب – احتمال سهو المدقق عن إتمام عملية بدأها ولم ينهيها؛

ج – يؤدي إلى تعطيل عمل قسم المحاسبة لأنه يستغرق وقتا طويلا؛

د – احتمال تكوين صلات تعارف وصداقة بين المدقق وموظفي المنشأة ما يؤثر على مصداقية عمله؛

هـ – قد يتحول التدقيق المستمر إلى عمل روتيني.

4-3 من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق

-تدقيق داخلي

هو نشاط تقييمي مستقل خلال تنظيم معين يهدف إلى تدقيق وفحص العماليات والقيود والمستندات بشكل مستمر كأساس لخدمة الإدارة فهو بمثابة رقابة إدارية تمارس لقياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة الأخرى بمعنى أنه فحص منظم لعمليات المنشأة ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها بواسطة هيئة داخلية أو مدققين موظفين في المنشأة.

وقد ظهر التدقيق الداخلي نتيجة ما يلي:

-تحول التدقيق من كامل تفصيلي إلى كامل اختباري؛

-اعتماد الإدارة على البيانات المحاسبية كوسيلة رقابة إداريةوحاجتها إلى التأكد من دقة وصحة هذه البيانات؛

-حاجة الإدارة لتقييم وتحليل عمليات المنشأة الداخلية بهدف تحقيق أكثر كفاية إنتاجية ممكنة لاشتداد المنافسة وتضييق هامش الربح بين المنشآت المختلفة؛

-مسؤولية الإدارةاتجاه هيئات الرقابة الحكومية والتزامها بتنفيذ تعليماتها وقراراتها وتزويدها بالبيانات التي تطلبها مما أدى إلى اعتماد الإدارة كلية على التدقيق الداخلي للتأكد من دقة وصحة البيانات والتقارير المطلوبة.

ويشمل التدقيق الداخلي أنظمة الرقابة المحاسبية الداخلية والإدارية والضبط الداخلي.

-تدقيق خارجي

ويطلق عليه أحيانا التدقيق المستقل وهو الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتةبالدفاتر والسجلات ومفردات القوائم المالية لإعداد تقرير يحتوي رأيا فنيا محايدا عن صحة القوائم المالية ومدى الاعتماد عليها للدلالة على المركز المالي ونتائج الأعمال.

ورغم اختلاف التدقيق الداخلي عنالتدقيق الخارجي إلا أن مجال التعاون بينهما كبير.

4-4 من حيث درجة الإلزام القانوني

- **تدقيق إلزامي**

يتم وفق الإلزام القانوني أي تفرضه التشريعات القانونيةفهو إجباري مقرون بعقوبات وإجراءات قانونية للمخالف لمواده، وذلك لضمان وحماية حقوق الهيآتوالجهات المهتمة بالقوائم المالية للمنشأة، كتدقيق الشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة.

- **تدقيق اختياري**

يقصد به الذي يتم بإرادة الملاك أو الإدارة من غير إلزام قانوني لذلك، مثل المؤسسة الفردية أو شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة.

وقد كان التدقيق اختياري في بدايته ثم مالبثت الشركات أن قامت بتعيين مدققين لحساباتها وأصبحت هذه العملية عرفا سائدا لفترة طويلة، ومع ظهور المنشآت الكبيرة وخاصة شركات المساهمة برزت الحاجة إلى حماية حملة

الأسهم وغيرهم فظهرت التشريعات بخصوص إلزامية التدقيق في بعض أنواع الشركات وتشجيعا لذلك صدرت قوانين الضرائب بعدم قبول القوائم المالية إلا بعد تدقيقها من مدقق حسابات مرخص.

4-5 من حيث الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ

-تدقيق عادي

يقصد به فحص البيانات المثبتة بالسجلات والمستندات ومفردات القوائم المالية للتأكد من مدى عدالة القوائم المالية ودلالتها للمركز المالي ومدى الاعتماد عليها وإصدار تقرير محتوي على رأي فني محايد لعدالة القوائم المالية.

-تدقيق لغرض معين

يقصد به تدقيق موضوع محدد لهدف محدد بهدف البحث عن حقائق معينة للوصول إلى نتائج محددة، ويتم بتكليف خطي ومن أمثلته فحص نظام الرقابة الداخلية، تحديد الشهرة وفحص مستندات معينة، ومسؤولية المدقق عن الإهمال أو التقصير عقدية (بموجب عقد التدقيق).

5-المقومات الأساسية لمهمة مدقق الحسابات

انطلاقا من المفهوم الشامل لمهمة تدقيق الحسابات يمكن حصر أهم المقومات الرئيسية التي ينبغي توافرها في مهنة تدقيق الحسابات وهي:

- قدر واف من التأهيل العلمي لإعداد الممتهن، وتدريبه على القيام بعمله على خير وجه، ومما يتناسب مع أهمية الخدمة التي سيؤديها؛

- أن يكون هدف المهنة تقديم خدمة عامة للمجتمع، بحيث يكون هناك اعتراف صريح من المجتمع بأهمية هذه الخدمة، وأن يكون هناك شعور بالمسؤولية من الممتهن أي المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقه؛

- أن تعتمد المهنة على المجهود الذهني لمدقق الحسابات بصفة أساسية؛

- يمارس قدرا من الرقابة الذاتية عن طريق المنظمات المهنية المسؤولة عن الإشراف وتنظيم شؤون المهنة؛

- ضرورة وجود مجموعة من القواعد والتقاليد التي تحكم السلوك المهني للأعضاء المنتسبين للمهنة، وتهدف إلى رفع مستوى المهنة والمحافظة على كرامة أعضائها؛

- أن تكون هناك مجموعة من معايير الأداء المتعارف عليها تحكم أداء العمل المهني.

المحور الثاني:طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب

إن التطور الذي وصلت إليه المحاسبة في وقتنا الحالي والمتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات، اي لم يعد الاعتماد على التسجيل في الدفاتر المحاسبية يدويا كاف، بسبب كبر حجم المنشآت وتعدد نشاطاتها وانفتاحها على العالم الخارجي بل أصبح العمل يتم بالاعتماد على الكمبيوتر واستخدامه كوسيلة للتسجيل المحاسبي ووسيلة لإنتاج القوائم المالية وتوصيلها لمستخدميها يعد ضرورة ملحة في الوقت الحالي من أجل تسريع العمل المحاسبي وتسهيله وضمان دقته وكذلك الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية في العمل المحاسبي يجعل من الافضل ومن الضروري الاعتماد على الحاسوب، فالزيادة في معالجة البيانات باستخدام الحاسوب لدى الشركات أصبح لها تأثير فعال وكبير في مجال المحاسبة، إذ لم يعد تدقيق أنشطة الحاسوب محصورا على كبار العملاء فمع ظهور أنظمة الحاسوب الغير مكلفة أصبح استخدام الحاسوب لمعظم الوظائف المحاسبية شائعا حتى لدى أصغر عملاء التدقيق فالشائع اليوم هو استخدام الشركة الصغيرة حاسوبا صغيرا لتشغيل برنامج محاسبي جاهز لمسك دفتر الأستاذ، إذ ان قدرة حاسوب صغير واحد كافية لجميع الحاجات المحاسبية في شركة صغيرة، أما الشركة الكبيرة تستخدم عددا من الحواسيب المرتبطة بنظام الحاسوب الرئيسي حيث يتم ادخال البيانات وتوليد القوائم المحاسبية والتقارير في مواقع مختلفة من قبل موظفي القسم المستخدم، وطبيعة التطبيق هي التي تحدد فيما لو كانت المعالجة ستتم عبر الحاسوب الرئيسي أو الحواسيب الصغيرة، ومن هذا كله نرى انه على المدققين الاستعداد للعمل في بيئة متغيرة باستمرار قد تكون فيها السجلات المحاسبية للعميل محفوظة في حاسوب صغير أو في نظام حاسوب الذي قد يكون ثمنه جد مكلف، فبالرغم من أن استخدام الحاسوب خلق بعض التحديات أمام المحاسبين المختصين فإنه أيضا قد وسع آفاقها وزاد من قيمة الخدمات التي يقدمونها، كما أنه من بين المعايير الدولية للتدقيق توجد معايير دولية للتدقيق باستخدام الحاسوب والتي سيتم التعرف عليها لاحقا.

فبالنسبة للتدقيق بمساعدة الحاسوب هناك طريقتين أساسيتين لعملية التدقيق من خلال الحاسوب وهما:برمجة التدقيق والبيانات الاختبارية.

1-برمجة التدقيق

تتكون من برامج الحاسوب المستخدمة من قبل المدقق كجزء من إجراءات تدقيقية لمعالجة بيانات ذات أهمية تدقيقية وتتضمن:

أ – برامج الرزم: هي برامج الحاسوب المصممةلإجراء وظائف معالجة البيانات التي تتضمن قراءة ملفات الحاسوب واختبار المعلومات وانجاز الحسابات وإنشاء ملفات البيانات وطبع التقرير بالشكل المحدد من قبل المدقق.

ب– البرامج المكتوبة لغرض محدد: هي برامج مصممة لإجراء مهام التدقيق قي ظروف خاصة يتم إعدادها من فبل المدقق أو المنشأة أو مبرمج خارجي مكلف من قبل المدقق، والأفضل استخدام البرامج الموجودة بالمنشأة من أن يتم تطوير برامج مستقلة.

ج – برامج نفعية: تستعمل من قبل المنشأة لإجراء وظائف معالجة البيانات المشتركة.

2 – البيانات الاختبارية

وتستعمل هذه الطريقة عند تنفيذ إجراءات التدقيق، وذلك بإدخال بيانات (مثلا عينة من المعاملات) في نظام حاسوب المنشأة ومقارنة النتائج مع نتائج معدة سلفا، ومنها على سبيل المثال:

أ – بيانات اختبار ضوابط كلمات السر، وضوابط الوصول للبيانات؛

ب – معاملات خاصة لاختبار خواص معالجات خاصة لنظام حاسوب المنشأة؛

ج – معاملات لإنشاء وحدات وهمية (قسم– مستخدم– حساب..) وترحيل كافة المعاملات العادية اليها خلال دورة المعالجة العادية.

3–أساليب التدقيق في بيئة المعالجة المحوسبة للمعلومات

إن الاختلاف بين التدقيق في بيئة الحاسوب وبين التدقيق اليدوي ينحصر فقط في الأساليب المستخدمة في عملية التدقيق والتي تعتمد على إمكانيات الحاسوب كليا أو جزئيا بحسب مستوى تطور النظام وبحسب خبرة المدقق وتوجد العديد من أساليب التدقيق في بيئة الحاسوب ويمكن توضيح أهمها باختصار في ما يلي:

3-1 التدقيق حول الحاسوب

بمعنى تتبع مسار التدقيق في نقطة دخول البيانات في الحاسوب مع إعادة متابعتها عند نقطة خروجها من أجهزة الحاسوب على شكل تقارير مطبوعة أو صورة إلكترونية مقروءة، إذ يعتمد المدقق على خطوات المراجعة لإعادة الاستفادة أو التعرف على كيفية تشغيله أو معالجة البيانات والمعلومات فيه. وعند استخدام المراجعة حول الحاسوب يجب على مراجع الحسابات التمكن من الوصول إلى قدر كافي من المستندات الأصلية والبيانات التفصيلية للمخرجات التي يمكن قراءتها بسهولة ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

-توفير المستندات الأصلية على نحو يسهل قراءتها من قبل مدقق الحسابات؛

-إعداد بيانات بالمخرجات إعدادا مفصلا يمكن المراجع من تتبع عمليات التدقيق المالية؛

-حفظ المستندات على نحو يساعد مدقق الحسابات على الرجوع إليها عند الحاجة.

وغالبا ما يكون أسلوب المراجعة حول الحاسوب مرغوبا في المنشآت التي تعمل بالاحتفاظ بالمستندات الأصلية والمخرجات التفصيلية للاستفادة من المعلومات الواردة فيها عند الحاجة. فالمراجعة حول الكمبيوتر تقتصر على مراجعة المدخلات والمخرجات فقط.

-مزاياها: من مزايا المراجعة حول الكمبيوتر نذكر ما يلي:

-بساطة وسهولة خطواتها وانخفاض تكلفة أدائها؛

-يمكن أداؤها من دون الإخلال في ترتيب السجلات المحاسبية؛

-يمكن أداؤها من خلال مراجعة بيانات فعلية (وليست إفتراضية-اختبارات)؛

-يمكن أدائها بالكامل باستخدام أجهزة الكمبيوتر الموجودة في المنشأة؛

-تتطلب من المراجع القليل من المهارات والتدريب على عمليات الكمبيوتر؛

-تتطلب مساعدة بسيطة من موظفي قسم الحسابات ومعالجة البيانات بالمنشأة.

-عيوبها: كما أن للتدقيق حول الحاسوب مزايا فله كذلك مجموعة من العيوب والتي يتم ذكرها في ما يلي:

- تتجاهل وسائل الرقابة على معالجة البيانات- لا يمكن من خلالها إجراء مراجعة شاملة واسعة النطاق، حيث يتم الاقتصار على نسبة صغيرة من الكم الكبير من العمليات التي يتم معالجتها الكترونيا؛

- أنها لا تستخدم الكمبيوتر الذي يعتبر أداة فعالة في إجراء الاختبارات ومعالجة البيانات.

3-2 التدقيق من خلال الحاسوب

ويعني ذلك تتبع المدقق من خلال الحاسوب في عمليات الحاسوب الداخلة لمعالجة البيانات والتحقق من صحة أدائها محاسبيا، وفي هذا الأسلوب يجب على مدقق الحسابات أن يكون على دراية ومعرفة بكيفية استخدام الحاسوب. وبذلك يستطيع إجراء عملية التدقيق آليا والتعرف على البرامج المستخدمة في مجال التدقيق خلال الحاسوب وعلى نظم تشغيلها وقدرتها على استبعاد العمليات غير المقبولة ورفضها ومن ثم معالجتها المعالجة المطلوبة. وهذا الأسلوب يكسب المدقق خبرة في مجال أنظمة التشغيل وفي مجال التطبيقات الإدارية والمحاسبية المستخدمة في الحاسوب.

4-المخاطر المتعلقة بالمعالجة المحوسبة

مهما كان نوع النظام المحاسبي الذي تستخدمه المنشأة فإن المدقق عليه أن يتأكد إن كان في ذلك النظام إجراءات حماية والتأكد من سلامة الأجهزة والمعلومات والبرامج المستخدمة وأنها آمنة من مخاطر استعمال الحاسوب والمتمثلة في ما يلي:

-مخاطر التشغيل غير المسموح به؛

-مخاطر متعلقة بتعطيل الملفات أو فساد الملفات؛

-مخاطر تتعلق بتدخل الصلاحيات.

5-عيوب استخدام الحاسوب:

-اختفاء السجلات المادية؛

-عدم وجود سند جيد للمراجعة؛

-سهولة الغش وارتكاب جرائم الحاسوب؛

-فيروسات الحاسوب.

6-مميزات برامج التدقيق الإلكتروني

إلمام المراجع بوظائف وقدرات الكمبيوتر يمكن من تحقيق الأهداف التالية:

-التحقق من صحةالإجراءات الحسابية بسرعة وبدقة عالية وتكلفة أقل عن التدقيق اليدوي؛

-تبويب البيانات واختيار العينات مباشرة من السجلات؛

-القدرة على تنفيذ العمليات المنطقية؛

- فحص السجلات المحاسبية بهدف اكتشاف العناصر غير العادية مثل عناصر المخزون بطيئة الحركة؛

- إعداد كشوف عينات المراجع ونتائج إجراءات المراجعة وتضمينها قي أوراق المراجعة.

7-أنواع برامج التدقيق

-برامج يعدها ويستخدمها العميل؛

-برامج يعدها المراجع لكل عملية مراجعة؛

-برامج عامة تستخدمها كلا من مكاتب المحاسبة والمراجعة؛

-برامج تستخدمها المؤسسة بحد ذاتها.

فكل ما تم ذكره أعلاه فقد كان من مجال اهتمام المعيار 1009 "طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب" كما أنه توجد معايير أخرى تهتم بهذا الجانب والتي سيتم ذكرها لاحقا.

8-تأثير الحاسوب على مسار التدقيق

في نظام معالجة البيانات اليدوي أو الميكانيكي يقوم مسار التدقيق من وثائق مطبوعة يربط كل عملية منفردة بالمجموع التلخيصي في القوائم المالية، والحواسيب من جهة أخرى قادرة على إنشاء وتحديث ومسح البيانات إلكترونيا دون وجود أي دليل مرئي على التغييرات الحاصلة. كما أن تطور وسائل الاتصالات البعدية قد خلق بيئة لا تقتصر على امكانية تعديل البيانات فيها على حاسوب معين، وإنما تمتد إلى العديد من الحواسيب داخل شركة العميل وخارجها.

في المراحل الاولى من تطور أنظمة الحاسوب أدى النقل الإلكتروني للمعلومات إلى بعض القلق لدى المحاسبين بسبب أن معالجة البيانات باستخدام الحاسوب ستحجب أو ستلغي مسار المراجعة(مسار التدقيق)، فوجود مسار تدقيق فعال يعد امرا ضروريا لتمكين الإدارة من قيادة ورقابة أعمال الشركة والتمكين من إعادة بناء الملف في حالة حدوث أخطاء في الارسال او معالجة البيانات أو عند حدوث خطأ في الحاسوب ولتلبية حاجات المستخدمين للمعلومات المحاسبية والمدققين الخارجيين والوكالات الحكومية.

وللتخلص من كل تلك المخاوف فأثناء تصميم نظام الحاسوب عادة ما تقوم الإدارة باستشارة مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين للتأكد من وجود مسار تدقيق كاف ضمن النظام، ومسار التدقيق في نظام الحاسوب يتألف من مطبوعات الحاسوب والسجلات الداخلية فيه والوثائق المخزنة بصيغة تستطيع الآلة قرائتها، بدلا من الشكل التقليدي المتمثل في مستندات أولية(المستندات الثبوتية) ودفاتر اليومية ودفتر الأستاذ مكتوب باليد. وعادة ما يكون جزء من مسار التدقيق تاريخ وتوقيت التعديل الأخير على السجلات والشخص الذي قام بهذا التعديل- مخزنا كجزء من سجلات الاتصال المباشر. كما أن للمعايير الدولية للتدقيق باستعمال الحاسوب دور في توجيه اساليب استخدام الحاسوب في عملية التدقيق وفي ضبطها وتنظيمها.

9-معايير التدقيق الدولية الأخرى التي تبين كيفية التدقيق بالاعتماد على الحاسوب

معايير التدقيق الدولية هي عبارة عن مستويات للأداء المهني، توضع من قبل جهات منظمة للمهنة كما هو الحال بالنسبة لمعايير وضوابط للعمل في المهن المختلفة والهدف منها توفير مستوى معقول من الأداء لضبط العمل وتحديد إطار مناسب وواضح ليعمل المدقق ضمنه، وتساعد هذه الجهات للحكم على أداء المدقق ونوعية العمل ووضع معايير وتوفير ارشادات للإجراءات التي يجب اتباعها عندما ينفذ التدقيق في بيئة نظم المعلومات المحوسبة في معالجة المعلومات المالية ذات الأهمية لعملية التدقيق بغض النظر إذا كان الحاسوب يشغل من طرف المنشاة او من قبل طرف ثالث.ولقد أكدت معايير التدقيق الدولية على ضرورة استخدام الحاسوب في عمل المدقق لمسايرة التطورات الحاصلة في العمل المحاسبي وعمل المدقق والمحيط الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي للمؤسسات الاقتصادية ولتلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب والتي يتم ذكرها في مايلي:

9-1-المعيار 401"التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب"

- **تأثير بيئة نظم المعلومات المحوسبة على عملية التدقيق:**

إن الهدف العام ونطاق عملية التدقيق لا تتغير في بيئة نظم المعلومات المحوسبة واستعمال الحاسوب سيؤدي إلى معالجات وحفظ وإبلاغ المعلومات المالية، وقد يؤثر على النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المطبقة في المنشأة وعليه فإن بيئة نظم المعلومات المحوسبة قد تؤثر على:

- الإجراءات التي يتبعها المدقق لفهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية؛
- اعتبارات المخاطر اللازمة ومخاطر الرقابة والتي من خلالها يتوصل المدقق إلى تقديرها؛
- التصاميم التي يضعها المدقق وانجازه لاختبارات الرقابة وإجراءات التحقق المناسبة لتحقيق أهداف عملية التدقيق.

فالمدقق بحاجة إلى معرفة كافية لبيئة نظم المعلومات المحوسبة لغرض تخطيط وإدارة وإشراف ومراجعة ومتابعة العمل الذي يقوم به: والنظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى مهارات متخصصة في نظم المعلومات المحوسبة

خلال عملية التدقيق، فإن المدقق سيطلب المساعدة من أحد المهنيين الذين تتوفر فيهم هذه المهارات والذي قد يكون أحد موظفي التدقيق أو مهني خارجي، كما لابد من الحصول على ادلة اثبات ملائمة وأن هذا العمل يتماشى ويتناسب مع الدليل الدولي للتدقيق 620"استخدام عمل خبير".

- **الحصول على فهم لأهمية وتعقيد أنشطة نظم المعلومات المحوسبة والعمليات المتيسرة لاستعمالها في عملية التدقيق:**

حيث هذا الفهم يتضمن بعض الأمور مثل:

- أهمية وتعقيد معالجات في تطبيق كل حساب مهم ، وهذه الأهمية تتصل تتصل بالأهمية النسبية لتأكيدات البيانات المالية المتأثرة بمعالجات الحاسوب، كقيام الحاسوب بتكوين معاملات أو قيود هامة وتحويلها مباشرة إلى استعمالات أخرى أو انجاز عمليات حسابية معقدة لمعلومات مالية أو ينتج ذاتيا معاملات هامة أو قيود والتي لا يمكن تصحيحها بشكل تلقائي.
- الهيكل التنظيمي لأنشطة نظم المعلومات المحوسبة للمنشأة ومدى تركيز أو توزيع معالجات الحاسوب ضمن المنشأة وخاصة تلك التي قد تؤثر على فصل الواجبات.
- مدى توفر المعلومات: ان أصول المستندات وملفات الحاسوب والأمور الثبوتية الأخرى التي يمكن أن تطلب من قبل المدقق قد تكون موجودة لفترة قصيرة أو على هيئة مقروءة بآلة. إن استعمال طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب يتيح الفرصة لزيادة الفعالية في إنجاز اجراءات التدقيق أو الاقتصاد في تطبيق اجراءات معينة على كامل مجتمع الحسابات أو المعاملات.

- **إجراءات التدقيق**

تماشيا مع الدليل الدولي للتدقيق 400 "تقدير المخاظر والرقابة الداخلية" على المدقق مراعاة بيئة نظم المعلومات المحوسبة عند تصميم إجراءات التدقيق وذلك لتقليل مخاطر التدقيق إلى المستوى الادنى المقبول، فهدف المدقق الخاص لا يتغير في حالة معالجة المعلومات المحاسبية يدويا أو بواسطة الحاسوب، مع ذلك فإن طرق تطبيق اجراءات التدقيق لجمع الأدلة تتأثر بطرق معالجات الحاسوب حيث يستطيع المدقق الاعتماد على الطرق اليدوية أو طرق بمساعدة الحاسوب أو استعمال الطريقتين معا للحصول على أدلة كافية، ولكن في الأنظمة المحاسبية التي تستعمل الحاسوب لمعالجة تطبيقات هامة يصعب أو يستحيل على المدقق الحصول على معلومات معينة لفحصها أو للاستفسار عنها أو للتأكد منها دون مساعدة الحاسوب.

9-2 المعيار 1001"بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة – أنظمة الحواسيب الشخصية المستقلة

على المدقق فهم ومراعات مميزات بيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسوب بسبب تأثيرها على تصميم النظام المحاسبي والضوابط الداخلية ذات العلاقة واختيار التي يمكنه الاعتماد عليها وفهم طبيعة وتوقيت ومدى إجراءاته.

-الضبط الداخلي في بيئة الحواسيب الشخصية

عموما ان بيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم الحواسيب الشخصية تعتبر اقل هيكلية من بيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم الحواسيب المسيطر عليها مركزيا، ففي الاولى البرامج التطبيقية يمكن أن تتطور بسرعة من قبل مستخدمين يمتلكون المهارات الأساسية في معالجة البيانات فقط، وفي مثل هذه الحالات فإن الضوابط على معالجة وتطوير النظام وعلى التشغيل والتي تعد ضرورية للضبط الفعال لبيئة الحاسوب الكبير قد لا ينظر إليها من طرف المطور أو المستخدم أو الإدارة باعتبارها مهمة أو ذات تكلفة فعالة في بيئة الحاسوب الشخصي، ولان البيانات يتم معالجتها بواسطة الحاسوب، فإن مستخدمي هذه البيانات قد يميلون إلى وضع ثقة لا مبرر لها في المعلومات المالية المخزنة أو المكونة بواسطة الحاسوب الشخصي باعتبار هذه الحواسيب موجهة للمستخدمين النهائيين المنفردين، فدرجة الدقة والموثوقية بالمعلومات المالية المستخرجة تعتمد على الضوابط الداخلية الموصوفة من قبل الإدارة أو المتبناة من قبل المستخدم، فمثلا في حالة وجود عدة مستخدمين لحاسوب شخصي واحد ودون ضوابط مناسبة فإن البرامج والبيانات المخزنة في وسائل التخزين قد تكون عرضة للوصول الغير مصرح به أو الاستخدام أو التعديل غير المجاز أو السرقة من قبل المستخدمين الآخرين، ففي بيئة نموذجية للحاسوب الشخصي فإن الفرق بين ضوابط انظمة المعلومات التي تستخدم الحاسوب وبين تطبيقات هذه الضوابط لا يمكن التحقق منه بسهولة.

- **تأثير الحواسيب الشخصية على النظام المحاسبي والضوابط الداخلية ذات العلاقة**

إن تاثير نظام الحاسوب المباشر على النظام المحاسبي يعتمد على:

- مدى استعمال النظام المباشر لمعالجة التطبيقات المحاسبية؛
- نوع وأهمية المعاملات المالية التي تم تطبيقها؛
- طبيعة الملفات والبرامج التي تم الانتفاع بها في التطبيقات.

إن مميزات الحواسيب الشخصية والتي تم وصفها سابقا في هذا المعيار توضح بعض الاعتبارات عند تصميم إجراءات رقابة ذات تكلفة فعالة للحسابات الشخصية المستقلة وفي ما يلي خلاصة تصف بعض الاعتبارات الرئيسية وتأثيراتها على الضوابط العامة لأنظمة المعلومات المحوسبة وعلى الضوابط التطبيقية لهذه الانظمة.

-**الضوابط العامة في انظمة المعلومات المحوسبة**-الفصل بين الواجبات- يمكن لمستخدمي الحاسوب انجاز وظيفتين أو اكثر من الوظائف التالية للنظام المحاسبي:

- إدخال البيانات في النظام؛

- تشغيل الحاسوب؛

- تغيير البرامج والملفات؛

- تعديل أنظمة التشغيل؛

- استخدام وتوزيع المخرجات.

في حالة قلة فصل المهام في بيئة الحاسوب الشخصي يمكن أن تؤدي إلى:

-مرور أخطاء دون اكتشافها؛

- تسمح بالشروع أو إلغاء الاحتيال.

- الضوابط التطبيقية في أنظمة معلومات تستخدم الحاسوب

إن وجود واستخدام ضوابط وصول مناسبة إلى البرمجيات والأجهزة وملفات بيانات موحدة ومع الضوابط على المدخلات والمعالجة والمخرجات قد تعرض بالتنسيق مع سياسات الإدارة عن بعض نقاط الضعف في الضوابط العامة لأنظمة المعلومات في بيئة الحاسوب الشخصي وقد تتضمن هذه الضوابط مايلي:

- نظام سجل المعلومات وترصيد المجاميع؛
- الإشراف المباشر؛
- مطابقة العدد الكلي للسجلات أو جمع للتحقيق.

–تأثير بيئة الحاسوب الشخصي على إجراءات التدقيق

في بيئة الحاسوب الشخصي قد يكون من غير العملي أو وفقا لمبدئ التكلفة الفعلية للإدارة أن تقوم بتنفيذ ضوابط كافية لتقليل مخاطر عدم اكتشاف الاخطاء الأدنى، لذا فإن المدقق قد يفترض غالبا بان مخاطر الرقابة عالية في مثل هذه الانظمة. ولا بد من التركيز جهود التدقيق على الاختبارات الجوهرية في أو قرب نهاية السنة المالية وهذا قد يستلزم فحص ومصادقات أكثر للموجودات وكذلك اختبارات تفصيلية أكثر وحجم أكبر للعينات واستخدامات اوسع لطرق التدقيق بمساعدة الحاسوب كلما كان ذلك مناسبا. وهذه الاخيرة قد تتضمن برمجيات العميل (قاعدة البيانات، جدول البيانات المحوسبة، برمجيات المنفعة العامة) والتي كانت خاضعة لفحص المدقق أو يمنك استخدام البرامج الخاصة به مثل جمع المعاملات أو الارصدة في ملفات البيانات للمقارنة مع السجلات الرقابية أو أرصدة حسابات سجل الاستاذ أو اختيار حسابات أو معاملات لاختبار تفصيلي أو للمصادقة أو لاختبار قواعد البيانات لبنود استثنائية.

9–3 المعيار 1002 "بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة – انظمة الحواسيب المباشرة"

–الرقابة الداخلية في نظام الحاسوب المباشر

هناك بعض الظوابط العامة في انظمة المعلومات الحوسبة لها اهمية خاصة للمعالجات المباشرة والتي تتضمن مايلي:

- ضوابط الوصول تصمم الإجراءات لتقييد الوصول إلى البرامج والبيانات وهي مصممة خصيصا لمنع أو اكتشاف:

–الوصول غير المرخص للأجهزة الفرعية المباشرة والبرامج والبيانات؛

–إدخال معاملات غير مرخصة؛

– استعمال برامج الحواسيب التي لم تتم المصادقة عليها؛

– استعمال برامج الحواسيب التطبيقية من قبل موظفين غير مرخصين.

–تتضمن إجراءات رقابة الوصول هذه استعمال كلمات السر وبرمجيات متخصصة للوصول كالرقابة المباشرة والتي تساعد على استمرار المراقبة على القائمة وجداول الترخيص وكلمات السر والملفات والبرامج التي يسمح للمستخدمين الوصول اليها؛

-الضوابط على كلمات السر – إجراءات لتحديد كلمات السر والحفاظ عليها؛

-ضوابط تطوير وصيانة الأنظمة - اجراءات للتاكد من أن الضوابط الضرورية للتطبيقات المباشرة قد تم ادراجها ضمن النظام خلال تطويره وصيانته؛

-ضوابط البرمجة- اجراءات مصممة لمنع او اكتشاف تغييرات غير مناسبة لبرامج الحسابات؛

-ضوابط الملفات – إجراءات تضمن استعمال ملفات البيانات الصحيحة في المعالجات المباشرة؛

-الموازنة-إجراء لإنشاء مجاميع التحكم في البيانات المقدمة للمعالجة من خلال الاجهزة الفرعية المباشرة ومقارنة مجاميع التحكم خلال وبعد المعالجة لضمان انتقال البيانات كاملة.

-تأثير أنظمة الحواسيب المباشرة على النظام المحاسبي والضوابط الداخلية ذات العلاقة

إن تأثير نظام الحاسوب المباشر على النظام المحاسبي سوف يعتمد على:

- مدى استعمال النظام المباشر لمعالجة التطبيقات المحاسبية؛
- نوع واهمية المعاملات المالية التي تم تطبيقها؛
- طبيعة الملفات والبرامج التي تم الإنتفاع بها في التطبيقات؛

قد يكون لأنظمة الحواسيب المباشرة تاثيرا أيضا على الضوابط الداخلية حيث أن خواص انظمة الحواسيب المباشرة قد تتضمن النتائج التالية:

- قد لا يكون هناك مستندات اصلية لكل معاملة للمدخلات؛
- إن نتائج المعالجات قد تكون مختصرة جدا فمثلا ان المجاميع المستخرجة من اجهزة إدخال البيانات المباشرة الفردية هي فقط التي يمكن تتبع اثرها في المعالجة اللاحقة؛
- إن انظمة الحسابات المباشرة قد لا تكون مصممة لتوفير تقارير مطبوعة.

-تأثير أنظمة الحسابات المباشرة على توقيت إجراءات التدقيق

الأمور التي سيتم ذكرها لها أهمية خاصة على المدقق في نظام الحاسوب المباشر وهي كما يلي:

- الترخيص واكتمال ودقة المعاملات المباشرة؛
- تكامل السجلات والمعالجات، وذلك ناشئ عن الوصول المباشر إلى النظام من قبل عدة مستخدمين ومبرمجين؛
- تغيير في إنجاز إجراءات التدقيق ومن ضمنها استعمال تقنيات الحاسوب وذلك ناشئ عن أمور مثل:

-تأثير نظام الحاسوب المباشر على توقيت إجراءات التدقيق؛

-الافتقار إلى مسارات المعاملات المنظورة؛

- إجراءات منجزة بعد انتهاء المعالجات،

- الحاجة إلى مدققين لديهم المهارات الفنية في انظمة الحسابات المباشرة؛

- إجراءات منفذة خلال مرحلة التخطيط لعملية التدقيق.

4-9 المعيار 1003" بيئة انظمة المعلومات – انمة قاعدة البيانات"

- **تأثير قاعدة البيانات على النظام والضوابط الداخلية ذات العلاقة**

إن تأثير نظام قاعدة البيانات على النظام المحاسبي والمخاطر الملازمة له تعتمد عموما على:

- مدى استعمال قاعدة البيانات في التطبيقات المحاسبية؛
- نوع وأهمية المعاملات المالية الت تم معالجتها،
- طبيعة قاعدة البيانات ونظام إدارة قاعدة البيانات ومهام إدارة قاعدة البيانات والتطبيقات؛
- الضوابط العامة في انظمة المعلومات المحوسبة والتي لها أهمية خاصة في بيئة قاعدة البيانات.
- **تأثير قاعدة البيانات على إجراءات التدقيق**

تتأثر إجراءات التدقيق بالدرجة الاولى في بيئة قاعدة البيانات بمدى استعمال المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات في النظام المحاسبي، وف حالة استعمال تطبيقات محاسبية مهمة لقاعدة بيانات مشتركة فقد يجد المدقق أنه من المناسب حسب مبدأ التكلفة أن ينتفع ببعض الإجراءات وهي:

قد يراعي المدقق تأثير الأمور المدرجة ادناه على مخاطر التدقيق خلال التخطيط لعملية التدقيق وهي:

-نظام قاعدة إدارة البيانات والتطبيقات المحاسبية المهمة التي تستعمل قاعدة البيانات؛

-الوسائل والإجراءات لتطوير وصيانة البرامج التطبيقية التي تستعمل قاعدة البيانات؛

- وظيفة إدارة قاعدة البيانات؛

- الوصف الوظيفي والمقاييس والإجراءات المتعلقة بالأشخاص المسؤولين عن الإسناد الفني وتصميم الإدارة وتشغيل قاعدة البيانات؛

- الإجراءات المستعملة لضمان حماية واكتمال المعلومات المالية التي تحتويها قاعدة البيانات؛

- توفير تسهيلات التدقيق ضمن إدارة قاعدة البيانات.

5-9 المعيار 1008"تقدير المخاطر والضبط الداخلي – خواص واعتبارات لأنظمة معلومات تستعمل الحاسوب": إن إدخال كافة الضوابط المرغوب فيها في نظم المعلومات المحوسبة قد لا يكون عمليا عندما يكون حجم المنشأة صغيرا أو عند استعمال الحاسوب الشخصي، وبغض النظر عن حجم المنشأة كذلك عندما تعالج البيانات من قبل طرف ثالث فإن النظرة إلى خواص بيئة نظم المعلومات المحوسبة قد تختلف استنادا لدرجة الوصول إلى معالجات الطرف الثالث.

- **الضوابط الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحوسبة**

إن الضوابط الداخلية على نظم معالجة الحاسوب والتي تساعد على تحقيق الاهداف العمومية للرقابة الداخلية تتضمن إجراءات يدوية وإجراءات مصممة في برامج الحاسوب وتشمل هذه الإجراءات اليدوية وبالحاسوب الضوابط العامة التي تؤثر على بيئة نظم المعلومات المحوسبة (الضوابط العامة) والضوابط الخاصة على التطبيقات المحاسبية (الضوابط التظبيقية).

الضوابط العامة في نظم المعلومات المحوسبة:

الغرض من هذه الضوابطهو وضع إطار للرقابةالكلية على نشاطات هذه الانظمة وتوفير مستوى ثقة معقولة بأن الأهداف الكلية للرقابة الداخلية قد تحققت وتتضمن ما يلي:

-ضوابط التنظيم والإدارة:

مصممة لوضع إطارتنظيمي على نشاطات أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب، كسياسات وإجراءات تتعلق بوظائف الرقابة مع الفصل الملائم للوظائف المتعارضة.

– ضوابط تطوير وصيانة الأنظمة التطبيقية:

مصممة لتوفير ثقة معقولة بأن الأنظمة يتم تطويرها والحفاظ عليها بطريقة مرخصة وكفؤة وهي أيضا مصممة نموذجا لوضع ضوابط على التغيرات على الأنظمة التطبيقية، اكتساب أنظمة تطبيقية من أطراف ثالثة والوصول إلى الانظمة الموثقة.

–ضوابط تشغيل الحاسوب:

مصممة للرقابة على تشغيل الأنظمة وتوفر ثقة معقولة بأن الوصول إلى عمليات الحاسوب مقيد بالأشخاص المخولين، البرامج المرخصة هي المستعملة فقط، أخطاء المعالجات قد تم اكتشافها وتصحيحها والانظمة قد تم استعمالها لأغراض مرخصة فقط.

– ضوابط وبرمجيات الأنظمة:

مصممة لتوفير ثقة معقولة بأن برمجيات النظام قد تم اكتسابها أوتطويرها بطريقة مرخصة وكفؤة.

– ضوابط إدخال البيانات والبرامج:

مصممة لتوفير ثقة معقولة بوضع هيكلية للمصادقات على المعاملات والوصول إلى البيانات والبرامج مقيد بالموظفين المخولين.

– إجراءات وقائية أخرى:

بتوفير معالجات خارج الموقع في حالة حدوث كارثة وإسنادا من خارج الموقع للبرامج والبيانات واجراءات الاستعادة في حالة السرقة أو الفقدان ...الخ.

فحص الضوابط العامة لنظم المعلومات المحوسبة

لقد تم فحص الضوابط العامة في نظم المعلومات المحوسبة والتي قد يرغب المدقق في اختبارها كما ذكر سابقا وعلى المدقق دراسة كيفية تأثير هذه الضوابط العامة على تطبيقات نظم المعلومات المحوسبة والتي لها أهمية في عملية التدقيق ونموذجها، فإن الضوابط العامة في نظم المعلومات المحوسبة والمتعلقة ببعض او كافة التطبيقات

هي ظوابط يعتمد بعضها على بعض، وذلك لأن عملها غالبا ما يكون ضروريا لفعالية الضوابط التطبيقية لنظم المعلومات المحوسبة لذا فقد يكون أكثر فعالية أن يتم تصميم الضوابط العامة قبل فحص الضوابط التطبيقية.

الضوابط التطبيقية

الغرض من الضوابط التطبيقية لنظم المعلومات المحوسبة هو وضع إجراءات رقابية محددة على التطبيقات المحاسبية لأجل توفير ثقة معقولة بأن كافة المعاملات قد تمت المصادقة عليها وتسجيلها ومعالجتها بالشكل الكامل والدقيق وفي الوقت المناسب وتتضمن مايلي: الضوابط على المدخلات، ضوابط على المعالجة وملفات بيانات الحاسوب والضوابط على المخرجات.

فحص الضوابط التطبيقية لنظم المعلومات المحوسبة

يتم تنفيذ الضوابط على المدخلات والمعالجة والمخرجات وملفات البيانات من قبل موظفي المعلومات التي تستعمل الحاسوب أو مستخدمي النظام أو مجموعة سيطرة منفصلة أو قد تبرمج في البرمجيات التطبيقية وتتضمن الضوابط التطبيقية لنظم المعلومات المحوسبة والتي قد يرغب المدقق اختبارها ما يلي: ضوابط يدوية تستخدم من قبل المستخدمين، معلومات منتجة من قبل الحاسوب أو تحتويها برامج الحاسوب وإجراءات الرقابة المبرمجة.

المحور الثالث: نموذج عن تدقيق القوائم المالية.

تختلف النصوص القانونية التي تحكم إعداد القوائم المالية باختلاف البلد الذي يعمل فيه المشروع او المنشأة ومن هذه القوانين بصفة عامة قانون التجارة وقانون الشركات وقانون الضريبة على الدخل وقانون السوق المالي(البورصة) بالإضافة إلى النظام الداخلي للشركة نفسها وعقد تأسيسها، وعلاوة على بعض القوانين الخاصة إن كانت الشركة تعمل في مجال يخضع لمثل هذه القوانين كأن يكون مصرفا أو شركة مالية فيخضع عندها لقانون البنوك وقانون البنك المركزي وقانون العملات الأجنبية وغيرها، وغن كان شركة تامين فيخضع عندها لقانون مراقبة أعمال التأمين، لكن بالنسبة للشركات وجميع المنشآت الجزائرية فهي خاضعة لقانون المالية الذي يجبرها على مسك محاسبتها حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي والذي يصنف مخرجات الشركات من القوائم المالية والمتمثلة في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حركة رأس المال للشركة، لكن القوائم المالية التي يتم الإفصاح عنها وتقديمه للمستخدمين من الجمهور العام هي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بينما القوائم الاخرى والتقارير المرتبطة بها لا يتم الإفصاح عنها للجمهور العامة وتحتفض الشركات كمعلومات سرية لا يمكن الإفصاح عنها ولا يتم اتاحتها إلا للمستخدمين الداخليين للشركة أو للأطراف ذات العلاقة المباشرة بالشركة من بين القوائم المالية التي أخذناها كنموذج في تدقيق القوائم المالية، التدقيق لقائمة المركز المالي. وقد تم التركيز على البعض من الحسابات الموجودة في جانب الخصوم لقائمة المركز المالي والتي، كيفية قيام عملية التدقيق لها لا تتوفر في الكثير من المراجع وتعتبر كمعلومة نادرة لا يمكن للطالب أو الباحث الحصول عليها بسهولة وهي:

1-تدقيق رأسمال الشركة

رأس مال الشركة هو من عناصر الخصوم الظاهرة في ميزانية المؤسسة الختامية، فيتم تدقيقه بتتبع التغيرات الحاصلة عليه منذ بداية نشاط المؤسسةإلى نهاية السنة المالية، مع مراعات التغيرات الحادثة في حركة الحساب.

أحكام عامة لتدقيق حسابات رأس مال الشركة(شركة المساهمة)

- يطلع مدقق الحسابات القانوني على العقد الابتدائي القانوني النظامي للشركةلمعرفة.رأس المال المدفوع وأنواع الأسهم وحقوق المساهمين من ناحية الأرباح ورد رأس مال؛

– يطلع المدقق على قرارات مجلس الإدارة والجمعية العمومية بخصوص التخصيص وزيادة رأس المال وتعديل حقوق المساهمين؛

– يدقق مدقق الحسابات القانوني الاكتتاب في الأسهم ويطلع على جميع المستندات المؤيدة للاكتتاب والتخصيص والسداد؛

– يتحقق من أن المساهمين قد سددوا الأقساط في مواعيدها وأن تحتسب فوائد للأقساط المقدمة وعلى الأقساط المستحقة وأن يتحقق في ذلك من نصوص القانون النظامي للشركة؛

– أن يدقق سجل المساهمين والبيانات الواردة فيه من حيث عدده وقيمته وأرقام شهادات الأسهم؛

– في حالة عدم سداد رأس المال بالكامل يجب أن تظهر الميزانية العمومية بوضوح القيمة المدفوعة عن الأسهم.

2–تدقيق الخصوم الغير جارية

وتشمل الديون الطويلة الأجل وتنشأ إما بإصدار سندات يكتتب فيها الجمهور بشروط خاصة، وإما بعقد قرض مع أحد البنوك أو أي من المؤسسات الائتمانية وغالبا ما تكون هذه القروض مضمونة برهن الأصل.

2–1 تدقيق حسابات السندات واستهلاكها.

لتدقيق حسابات السندات في الميزانية يجب مراعاة الإجراءات الآتية:

– الإطلاع على القانون النظامي للشركة لمعرفة لأحكام الخاصة بإصدار السندات واستهلاكها وعلى محاضر مجلس الإدارة والجمعية العمومية، للتأكد من صحة الإجراءات؛

– قدتصدر السندات بقيمتها الاسمية أو بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار، كما قد ينص على أن السداد بعلاوة رد أو بخصم رد وتعتبر علاوة الإصدار إيراد مالي تستخدم في استهلاك مصروفات إصدار السندات ويرحل الباقيإلى حساب احتياطي عام أو احتياطي قانوني؛

– تراجع العمليات الخاصة بالاكتتاب في السندات وسداد الأقساط والفوائد وكذلك عمليات استهلاك السندات ومعالجة خصم وعلاوة الإصدار مع القيود الواردة في الدفاتر والمستندات المؤيدة لها والاعتماد الخاص بها من مجلس الإدارة والجمعية العمومية؛

– أن تراعى شروط إصدار السندات من حيث الفائدة ومواعيد سدادها وأي نص خاص بتكوين احتياطي لرد السندات، وأن تحسب الفائدة المستحقة في نهاية السنة المالية ويراعى حجز أقساط احتياطي رد السندات؛

– يجوز أن تستفيد الشركة من سعر سنداتها المرتفع وتستثمر جانبا من أموالها في سنداتها.

وعلى المدقق أن يتأكد من عملية شراء السندات أو من إضافة الفائدة إلى حساب ايراد فائدة السندات.

تدقيق استهلاك السندات:

يتم استهلاك السندات بناء على الشروط الواردة في عقد إنشاء السندات، وقد يكون الاستهلاك في تاريخ محدد وبمقدار محدد معين أو يترك للشركة القيام بالاستهلاك في الوقت المناسب، وقد ينص عند إنشاء السندات على تخصيص جانب من أرباحها لتكوين احتياطي رد السندات وقد يستثمر هذا الاحتياطي في أوراق مالية على أنيتوافر لدى الشركة في التاريخ المقرر بالاستهلاك أوراقا مالية تكفي لسداد قيمة السندات.

ولتدقيق حسابات استهلاك السندات يراعي مدقق الحسابات القانونيما يلي:

– الاطلاع على الشروط الخاصة بالسندات؛

– الاطلاع على القرارات الخاصة بالاستهلاك سواء كانت من الجمعية العمومية غير العادية أو العادية أو مجلس الإدارة؛

– التأكد من أن السداد قد تم على أساس صحيح وتدقيق حسابات السندات والقيود الخاصة بعمليات الاستهلاك؛

– التأكد من إلغاء السندات التي سددت قيمتها؛

– التأكد من إتلاف أو حرق السندات ويحرر محضر بذلك يوقع عليه أعضاء اللجنة المكونة لهذا الغرض، وينبغي أن يحضر المدقق عملية الإتلاف أو الحرق زيادة على التأكد من صحتها.

2-2 تدقيق حسابات القروض

قد تقترض الشركة قرضا لمدة طويلة من بنك معين برهن أحد أصولها الثابتة أو المتداولة وبعقد قرض يبين فيه مقدار القرض، الفائدة، طريقة سداد القرض، وهل يسدد القرض دفعة واحدة أو على دفعات، وكذلك الضمان المقدم من الشركة.

ولتدقيق حسابات القروض يتبع المدقق الإجراءات التالية:

– يطلع على قرار مجلس الإدارة بالموافقة على عقد القرض في الحدود المقررة في نظام الشركة؛

– الاطلاع على عقد القرض والتأكد من الشروط الواردة فيه وقيام الشركة بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في العقد؛

– يطلب من الجهة المقرضة شهادة بيان رصيد القرض في تاريخ الميزانية العمومية؛

– أن يظهر في الميزانية العمومية بيانات عن القرض وسعر فائدة وتاريخ سداده وضمانه.

3-تدقيق الاحتياطات

من أهمها الاحتياطي القانوني. لتدقيق الاحتياطي القانوني، مدقق الحسابات مسؤول عن مراعات الشركة لتكوين هذه الاحتياطات بالنسبة المنصوص عليها في القانون كحد أدنى أو النسب الأخرى المنصوص عليها في القانون النظامي للشركة، كما أن عليه مراقبة عدم استخدام الاحتياطي القانوني للتوزيع إلا في حالات خاصة والرجوع إلى الاقتطاع من الربح أو استخدام جانبا من هذا الاحتياطي.

4-تدقيق الموردون

للتحقق من رصيد الموردون في نهاية السنة المالية تقدم المنشأة لمدقق الحسابات كشفا تفصيليا بالأرصدة الدائنة للموردين في تاريخ نهاية السنة المالية ويتبع المدقق للتحقق من أرصدة الدائنين الإجراءات التالية:

– تراجع كشوف الموردين من أرصدة الحسابات الشخصية التي تظهرها دفاتر أستاذ الموردين، وتطابق الأرصدة الواردة في الكشوف مع أرصدة حسابات الموردين؛

– يتحقق المدقق عن طريق الحساب الإجمالي للموردين من رصيد الدائنين ومطابقته لمجموع أرصدة الدائنين كما يظهر كشف الدائنين؛

– قد يرسل الموردون كشوفات حساب دورية، ويقارن المدقق أرصدة الموردين المبينة بالكشوف مع الأرصدة الواردة في كشوف الحساب، وفي حالة وجود اختلاف يجب التحري عن أسبابه والإشارة بإجراء التعديل اللازم في دفاتر المنشأة لو استدعى الأمر ذلك؛

– يستحسن أن تقوم المنشأة تحت إشراف مدقق الحسابات القانوني بإرسال مصادقات إلى الموردين على أن ترسل الردود إلى مكتب مدقق الحسابات الذي عليه أن يقارن الردود مع كشف الموردين والتحري عن أسباب الاختلاف؛

– يجب التأكد من أن جميع الفواتير الخاصة بالمشتريات التي دخلت المخازن في أواخر السنة المالية وأدرجت في قوائم الجرد قد سجلت في دفتر يومية المشتريات ورحلت لحساب الموردين؛

– يتبع المدقق حسابات الموردين في أوائل المدة المالية الموالية من حيث تسديدها أو بقائها دون سداد، وذلك بالرجوع إلى دفتر النقدية وإلى كشوف الحساب المرسلة من الموردين في المدة الجديدة، وقد تكشف هذه الوسيلة عن أخطاء في الأرصدة في نهاية السنة المالية ارتكبت عمدا أو من غير عمد؛

– قد توجد أرصدة دائنة قديمة في حسابات بعض الموردين تنشأ من :

-مبالغ متنازل عليها خاصة بجزء من ثمن البضاعة أو مصروفات الشحن وخلافها وكف الموردين المطالبة بها؛

-قيم فواتير شراء صغيرة لم يطالب الموردين بسدادها لمدة طويلة لانقطاع المعاملة لأي سبب من الأسباب.

وينبغي أن تبقى هذه الأرصدة الدائنة في الدفاتر حتى انتهاء مدة التقادم القانونية، وبعد ذلك يتم ترحيلها إلى حساب الأرباح أو الخسائر أو إلى حساب الاحتياطي العام.

5–تدقيق الأرصدة الدائنة للعملاء

يطابق المدقق الأرصدة الدائنة في كشف العملاء مع أرصدة حسابات العملاء بدفتر أستاذ العملاء ويجب على المدقق فحص حسابات هؤلاء العملاء لمعرفة تكوين الرصيد الدائن، فقد يكون ناشئا عن عربونات مدفوعة

للمنشأة من العملاء أو نتيجة لعمليات رد بضاعة أو تكوين هذه الأرصدة نتيجة لتلاعب في الحسابات. لذلك يجب أن يولي المدقق هذه الحسابات عناية خاصة في تدقيق الحسابات وأن يطابق أرصدة العملاء الدائنة مع المصادقات الواردة منهم والمرسلة أساسا إلى المدقق ويتتبع أسباب الاختلاف وأن يتتبع هذه الأرصدة في أوائل السنة المالية الموالية.

وتظهر الأرصدة الدائنة للعملاء في جانب الخصوم من الميزانية العمومية مع الحسابات الدائنة ولا يجب خصم الأرصدة الدائنة من الأرصدة المدينة للعملاء.

6-تدقيق أوراق الدفع

تقدم المنشأة للمدقق في نهاية السنة كشفا تفصيليا بأوراق الدفع التي لم يحن ميعاد استحقاقها حتى تاريخ الميزانية العمومية، ويقوم المدقق بمطابقة الكشف مع البيانات الظاهرة في يومية أوراق الدفع ومطابقة مجموع الكشف مع رصيد حساب أوراق الدفع في دفتر الأستاذ، ولكي يتأكد مدقق الحساب من صحة قيمة أوراق الدفع يتتبع ما تم بشأنها من خلال السنة المالية التالية من حيث دفعها أو إلغائها أو استبدالها وفي حالة إلغاء الورقة (نتيجة لدفعها أو استبدالها) يجب على المدقق أن يطلع على الأوراق المثبتة لذلك ويتأكد من إلغائها عن طريق ختمها.

7-تدقيق الأرصدة الدائنة لحسابات البنوك (السحب على المكشوف)

حساب البنك الدائن أي السحب على المكشوف يعني أن يظهر رصيده في جانب الخصوم ولا يجب أن يطرح من الأرصدة المدينة للبنوك في جانب الأصول ولتدقيق حسابات البنك (السحب على المكشوف) يجب أن يقوم المدقق بالخطوات التالية:

– تدقيق حسابات مذكرة التسوية .بين الرصيد الدفتري والرصيد للحساب من البنك؛

– أن يتتبع المفردات الواردة في كشف التسوية مع ماتم بشأنها في أوائل السنة المالية؛

– يطلب المدقق من المنشأة أن ترسل في طلب مصادقة من البنك برصيد الحساب في نهاية السنة المالية، ويطابق المدقق المصادقة مع الرصيد الدفتري بعد إجراء مذكرة السنوية؛

– يستفسر المدقق عن أي ضمانات مقدمة من المنشأة إن وجدت لوضع المذكرة اللازمة في الميزانية وإظهار هذا الضمان.

سؤال:ماهي القوائم المالية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي وكيف يتم تدقيق هذه القوائم؟

المحور الرابع: إستراتيجية التدقيق الشاملة وتطويرها.

1-إستراتيجية التدقيق الشاملة

يقصد بها الخطة التي يضعها المدقق بهدف إنجاز عملية التدقيق خلال الفترة لمحددة، ويعمد المدقق إلى تقسيم العمل بين فريق التدقيق بحسب طبيعة عمليات المشروع عن طريق برنامج تنفيذي يعكس أهداف الخطة على شكل إجراءات عملية يمكن متابعتها والإشراف عليها.

تغطي هذه الإستراتيجية النطاق والتوقيت والتوجيه المتوقع للتدقيق ومسيرة عملية التدقيق ابتداء من معرفة طبيعة العمل حتى تحضير التقرير، وترشد خطة التدقيق الأكثر تفصيلا، إذ يجب أن يحتوي كشف إستراتيجية التدقيق الشاملة على تفاصيل كافية للاسترشاد بها عند وضع خطة التدقيق وتكون إستراتيجية التدقيق شاملة فمثلا بالنسبة إلى التحقق من الأصول الثابتة يتم تحديد متى والوقت الذي سيتم فيه ذلك ومن هو الموكل بذلك وعدد الساعات المتوقعة للقيام بهذا العمل.

2- أهداف إستراتيجية التدقيق

فالأهداف الرئيسية لإستراتيجية التدقيق هي:

-تحديد وبرمجة نطاق وطبيعة وتوقيت إجراءات التدقيق التي ستنجز؛

-تنسيق العمل الذي سينجز.

فلضمان عملية تدقيق كافية وفعالة يجب أن يخطط المدققين بشكل سليم بحيث ينجز عمل التدقيق بطريقة نظامية، يحضر إستراتيجية التدقيق عادة مدير التدقيق أو المدقق الرئيسي حسب حجم وتعقيدات العمل وتوثق في مذكرة التخطيط، قد يرغب المدقق بمناقشة أجزاء من إستراتيجية التدقيق الشاملة وبعض إجراءات التدقيق مع لجنة الرقابة في المنشأة أو الإدارة أو الموظفين، وذلك لتطوير فعالية وكفاءة عملية التدقيق وتنسيق إجراءات التدقيق مع أعمال موظفي المنشأة، ومع ذلك فإن إستراتيجية التدقيق الشاملة وخطة التدقيق تبقيان من مسؤولية المدقق.

3-مراحل إستراتيجية التدقيق: تمر إستراتيجية التدقيق بمرحلتين هما

-مرحلة الإعداد.

-مرحلة التطوير.

3-1 إعداد إستراتيجية التدقيق الشاملة

ماذا يتضمن إعداد هذه الإستراتيجية؟

يتضمن إعداد إستراتيجية التدقيق الشاملة ما يلي:

-تحديد خصائص التكليف الذي يعرف نطاقه، مثل:

-إطار الإبلاغ المالي المستخدم: من الضروري الإطلاع على بيئة الإبلاغ ومعرفة التأثيرات الخارجية التي تؤثر على الإدارة عند تهيئة البيانات المالية التي ستخضع للتدقيق بما في ذلك أية حاجة لمطابقات مع إطار إبلاغ مالي آخر؛

-متطلبات الإبلاغ الخاصة بالصناعة: بما في ذلك تحديد التقارير المطلوبة من قبل منظمي الصناعة، وبيان أي تعامل ضريبي وتحديد أي قوانين أو أنظمة خاصة تحكم هذا القطاع، سواء كان قطاعا صناعي أو تجاري؛

-مواقع أجزاء المنشأة وعددها: بما في ذلك تحديد موقع مركز الشركة وموقع فروعها وأقسامها ومستودعاتها والمنشات التابعة لها؛

– تأكيد أهداف الإبلاغ للتكليف من أجل تخطيط توقيت التدقيق وطبيعة الاتصالات المطلوبة مثل:

-الجدول الزمني للإبلاغ لدى المنشأة، كالمواعيد النهائية التقارير المرحلية والنهائية؛

-تنظيم الاجتماعات مع الإدارة والمكلفين بالرقابة وتعيين المواعيد الأساس للاتصالات المتوقعة معهم من أجل مناقشة طبيعة وتوقيت وعمل التدقيق ونوع وتوقيت التقارير التي ستصدر، والاتصالات المتوقعة حول حالة عمل التدقيق خلال التكليف واتصالات أخرى من ضمنها تقرير المدقق.

– مراعاة العوامل الهامة التي ستحدد نقاط التركيز في جهود فريق التكليف مثل:

-تحديد مستويات الأهمية النسبة الملائمة من أجل تحديد الأجزاء الهامة وأرصدة الحسابات التي ستدرس، وتقرير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق، ولاكتشاف كمية ونوعية المعلومات الخاطئة الجوهرية وتقييم تأثيرها؛

ومن الأمثلة على نوعية المعلومات الخاطئة هو الوصف الغير ملائم او غير المناسب لسياسة محاسبية عندما يكون المرجح أن يضلل مستخدم البيانات المالية بهذا الوصف وكظلك عند الإخفاق في الإفصاح عن عدم تطبيق المتطلبات النظامية وعندما يكون من المرجح بأن العبء الناتج عن التقييدات سوف سضعف إلى حد كبير قابلية التشغيل.

يعرف مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكي الاهمية النسبية بأنها عبارة عن "قيمة السهو أو التحريف الذي لحق بالمعلومات المحاسبية، والذي يجعل من الممكن في ضوء الظروف المحيطة أن يتغير أو يتأثر حكم الشخص العادي الذي يعتمد على هذه المعلومات نتيجة لهذا السهو أو التحريف".

وهو يعني أن المعلومة تعد ذات أهمية لو كان الإفصاح عنها في التقرير أو عدمه يؤثر أو يغير في احكام وتقديرات متخذي القرارات وفي هذا الصدد تتوقف مدى الأهمية النسبية للمعلومة على الحكم النسبي لها بالمقارنة مع البنود الأخرى للمعلومات.

ويتطلب مفهوم الأهمية النسبية من المدقق أن يقوم بدراسة كل من الظروف المحلية بالمنشأة واحتياجات مستخدمي المعلومات الذين سوف يعتمدون على البيانات المالية التي تم تدقيقها نظرا لأنه المقدار الذي يعتبر جوهريا للبيانات المالية لإحدى المنشآت قد لا يكون جوهريا بالنسبة للبيانات المالية لمنشأة أخرى ذات حجم أو طبيعة مختلفة، هذا بالإضافة إلى أن ما يعتبر جوهريا للبيانات المالية لإحدى المنشآت قد يتغير لنفس المنشأة من فترة لأخرى.

يتخذ المدقق احكاما مبدئية بشأن مستويات الأهمية النسبية عند تخطيط عملية التدقيق ويجب عليه ان يمارس هذه الأحكام عند مستويين هما:

-مستوى البيانات المالية:

حيث أن رأي المدقق عن عدالة التمثيل والعرض تمتد إلى البيانات المالية كوحدة واحدة. وعند التخطيط لعملية التدقيق يجب أن يحدد المدقق ما يسمى ببداية الأهمية النسبية وذلك باختيار قيمة نقدية معينة، فإذا كان إجمالي الأخطاء والمخالفات أعلى من هذه القيمة فإن البيانات المالية تكون محرفة تحريفا جوهريا.

كما يستخدم المدقق الأهمية النسبية في تخطيط عملية التدقيق نظرا لوجود علاقة عكسية بين القيم التي يعتبرها المدقق مهمة في البيانات المالية ومقدار أعمال الفحص اللازمة لإبداء الرأي بخصوص عدالة البيانات المالية.

-مستوى رصيد الحسابات:

حيث يتحقق المدقق من أرصدة الحسابات بغية التوصل إلى نتيجة شاملة عن عدالة تمثيل وعرض البيانات المالية، ومن الطبيعي أن يتضمن هذا المستوى أيضا أنواع من المعاملات مثل المبيعات، المشتريات، التحويلات...الخ.

تمثل الأهمية النسبية للحسابات الفردية الحد الأقصى للتحريف الذي يمكن ان يوجد في رصيد بند معين قبل ان يتم اعتباره محرفا بشكل جوهري . ويطلق على الاهمية النسبية عند هذا المستوى التحريف المقبول او المسموح به حيث يعتبر الخطأ المقبول مقياسا للدقة المستخدمة في تقييم مخاطر التدقيق ويعرف بأنه " أقصى خطأ في التأكيد يمكن للمدقق ان يقبله مع استخلاص ان نتيجة الاختبار قد حققت هدف التحقيق ".

ان تقدير المدقق للاهمية النسبية المتعلقة بأرصدة حسابات معينة أو بمجموعة من المعاملات تساعده على اتخاذ قرار بمسائل منها البنود التي سيقوم بفحصها وهل سيقوم باستعمال العينات وإجراءات التحليل، مما سيساعد المدقق على اختيار اجراءات التدقيق والتي بمجموعها، يتوقع ان تؤدي الى تخفيض مخاطر التدقيق الى مستوى منخفض مقبول، حيث ان هناك علاقة عكسية بين الاهمية النسبية وبين مخاطر التدقيق، أي كلما ارتفع مستوى الأهمية النسبية كلما انخفضت مخاطر التدقيق والعكس بالعكس.

-التحديد الأولي للمساحات حيث إمكانية وجود مخاطر أعلى للمعلومات الخاطئة الجوهرية على ضوء مستويات الأهمية النسبية ونتائج الإجراءات التحليلية وإجراءات تقييم المخاطر؛

- الإجراءات التحليلية:

هي تحليل النسب والمؤشرات المهمة ومن ضمنها نتائج البحث للتقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها.

وبالتالي تهدف إجراءات المراجعة التحليلية إلى استخدام النماذج الكمية من نسب ومؤشرات وغيرها لمعرفة أرصدة معينة أو نتائج محددة ومقارنتها مع واقع المشروع الذي تتم مراجعته ثم وضع فروض تفسر الإنحرافات واتخاذ إجراءات للتحقق.

-التحديد الأولي للأجزاء الهامة وأرصدة الحسابات مع مراعات: حسابات البيانات المحتملة أن تكون عرضة للتحريف والتعقيد في المعاملات الأساسية التي قد تتطلب استخدام خبير؛

- قابلية الأصول للخسارة أو الاختلاس، مثلا الأصول المرغوبة بشكل كبير والقابلة للانتقال كالنقدية،

-إتمام معاملات غير اعتيادية ومعقدة خاصة عند اقتراب نهاية السنة المالية، معاملات لم تخضع للمعالجة الاعتيادية؛

-تقييم ما إذا قد يخطط المدقق للحصول على أدلة اعتيادية بخصوص فاعلية نظام الضبط الداخلي.

-تحيد الصناعة وخصائص خاصة بالصناعة هامة وحديثة: كعمل المنشأة، صناعتها، وبيئتها ومدى أهمية التأثيرات الاقتصادية عليها.فمعرفة المدقق لها تساعده على إعداد إستراتيجية التدقيق الشاملة في تحديد المساحات التي ستحصل على اعتبارات تدقيقية خاصة، وتقييم معقولية كل من التقديرات المحاسبية والقرارات الإدارية واتخاذ الأحكام بخصوص مدى ملائمة السياسات المحاسبية والإفصاحات.

-تحديد تطورات ملائمة أخرى: تحديد أية تغييرات حديثة جرت في المنشأة مثل بيع أو شراء فروع أو منشآت تابعة أو مستودعات، تغيير موقع المنشأة، تغيير أساسي في نظام المعلومات المحاسبي ونوعه؛

-تحديد أهداف التدقيق؛

-مراعاة استمرارية المنشأة؛

3-2 وضع منهجية التدقيق

بالنسبة لوثيقة التدقيق فهي تتضمن ما يلي:

- مقدمة: معلومات عن المؤسسة، خاطر محددة، مساحات سيركز عليها، نتائج الدراسات المسحية ونتائج المناقشات مع الإدارة.

- تحديد الحسابات التي سيركز عليها؛

- أهداف التدقيق للحسابات المذكورة؛

-تحديد إجراءات التدقيق التي ستعتمد،أي برنامج التدقيق؛

-منهجية التدقيق، مصادر البيانات الإلكترونية، منهجية قياس النتائج، منهجية اختيار مواقع التدقيق؛

-الطريقة التي ستعتمد في تقدير أو احتساب وانتقاء العينات مثلا: اعتماد الرأي أو اعتماد الطريقة الإحصائية؛

-مدى الاعتماد على نظام الضبط الداخلي؛

-النتائج المتوقعة؛

-هدف التدقيق الشامل؛

-موازنة التدقيق؛

-الموافقة على إستراتيجية التدقيق.

4- تطوير إستراتيجية التدقيق الشاملة

يتم تطوير إستراتيجية التدقيق الشاملة فقط بعدما يجري فريق عمل التدقيق ما يكفي من تخطيط للعمل باستخدام تقنيات الدراسة لضمان فهم المساحة التي ستدقق، وأنظمة الضبط ذات العلاقة، وبعد تحديد الهدف الشامل لعملية التدقيق، الأهداف الفرعية، النطاق والمنهجية لبلوغ هذا الهدف وإكمال إجراءات تقييم المخاطر، وتساعد عملية تطوير إستراتيجية التدقيق المدقق على تأكيد طبيعة وتوقيت ومدى توفر الموارد الضرورية لإنجاز التكليف.

عند تطوير إستراتيجية التدقيق الشاملة يأخذ المدقق بعين الاعتبار نتائج نشاطات التكليف التمهيدية، والخبرة التي يحصل عليها من عمليات التكليف الأخرى المنجزة للمنشأة.

تتضمن مرحلة تطوير إستراتيجية التدقيق تخطيط العمل الميداني الذي يشتمل على المسائل الأساسية مثل الفروع أو المواقع التي ستحصل على التشديد الأكبر، والمناولة المحتملة للتشديد على مساحات التدقيق المعينة وتمكن بالتالي من تحديد ما يلي:

-الموارد التي تنشر في مساحات التدقيق المعنية: مثل استخدام أفراد الفريق ذوي الخبرة الملائمة للمساحات العالية الخطر أو إشراك الخبراء في المسائل المعقدة، حيث يجب على المدقق الاستعانة بعمل خبير إذا تعرض أثناء عملية

التدقيق لأمور معقدة أو تقديرية لها تأثير متوقع هام على البيانات المالية تتطلب مهارة أو معرفة خاصة لا تتوفر لدى المدقق، ما يجب تعيين المساعدين ذوي الخبرة الملائمة والكفاءة العالية في المساحات العالية الخطر لضمان إنجاز عملية التدقيق بكفاءة وفعالية؛

-حجم الموارد التي تخصص لمساحات التدقيق المعنية :مثل عدد أفرادالفريق المعين لملاحظة جودة المخزون في المواقع الهامة، مدى مراجعة عمل المدققين الآخرين في حالة عمليات التدقيق للفرق، أو موازنة التدقيق بالساعات التي تخصص للمساحات العالية الخطر؛

-متى تنشر هذه الموارد: ويؤخذ فيها بعين الاعتبار مثل ما إذا كانت مرحلة تدقيق دورية أو في شكل مواعيد مختصرة؛

-كيفية إدارة وتوجيه والإشراف على هذه الموارد: مثل متى يتوقع عقد اجتماعات الفريق الوجيزة والمطولة، كيف يتوقع أن تكون مراجعات شريك التكليف والمدير (مثلا على الأرض، أولا) وفيما إذا ستتم أعمال الرقابة على جودة التكليف.

إن إعداد إستراتيجية التدقيق الشاملة تؤسس للمدقق ليكون قادرا على البدء بتطوير خطة تدقيق أكثر تفصيلا من أجل توجيه المسائل المتنوعة المحددة قي إستراتيجية التدقيق الشاملة، لكن عليه الأخذ بالاعتبار الحاجة لانجاز أهداف التدقيق من خلال الاستخدام الكافي لموارد المدقق، وإن إعداد المدقق لإستراتيجية التدقيق الشاملة يكون عادة قبل تطويره لخطة التدقيق المفصلة، وهذين النشاطين للتخطيط ليس بالضرورة منفصلين أو عمليتين متتابعتين و إنما هما جدا مرتبطان بالاستناد إلى أن التغييرات في الأول قد ينتج عنها تغييرات في الأخير.

5-موازنة التدقيق

بالنسبة لموازنة التدقيق Auditing Budgeting فهي تعكس إطار الوقت، الموارد والتكاليف اللازمة لإنهاء عمل التدقيق والأتعاب المهنية، وتتكون من المواعيد المتوقعة لإنهاء كل مرحلة تدقيق، برنامج عمل الفريق، التكاليف، الفريق المعين ومواقع التدقيق، وبالتالي فهي تتضمن ما يلي:

-عدد الساعات المتوقعة لإتمام المهنة؛

-عدد الساعات الفعلية للسنة؛

- تاريخ بدء التدقيق الفعلي ومدته؛

-تاريخ بدء التدقيق النهائي ومدته؛

-تاريخ الانتهاء من أعمال التدقيق؛

-أنواع التقارير الواجب إصدارها؛

-تاريخ جهوزية كل من هذه التقارير؛

-الأتعاب المهنية المقدرة مقابل أعمال التدقيق مع الأخذ بالاعتبار عقبات التدقيق المتوقعة (إن وجدت)، أي أعمال إضافية فد يطلبها العميل؛

-فريق العمل الذي سيقوم بالتدقيق ومستوياتهم العلمية والعملية وخبرتهم في مجال عمل المنشأة؛

-التواريخ الهامة التي تم الاتفاق عليها مع العميل أو ذات أهمية لإنجاز الأعمال في تواريخها، مثل:

-تاريخ حضور الجرد وأماكنها؛

-تاريخ إرسال كتب تأييد أرصدة الزبائن؛

-تاريخ إرسال كتب تأييد أرصدة الموردين؛

-تاريخ إرسال كتب تأييد أرصدة المصارف؛

-تاريخ إرسال كتب تأييد أرصدة المحامي.

المحور الخامس: المعايير الدولية للتدقيق Inter National Standard Auditing

إن محاولات وضع معايير دولية سواء معايير محاسبية أو معايير لتدقيق الحسابات، كانت استجابة للنمو السريع لأسواق المال العالمية واتساع نطاق التجارة الدولية وتعاظم الدور الاقتصادي للشركات الدولية متعددة الجنسيات الذي انعكس على حجم ونوعية الدور الذي ينبغي أن تلعبه المهنة في تنظيم الحياة الاقتصادية، والوفاء بتوقعات رجال الأعمال وكافة القطاعات الاقتصادية من هذه المهنة. وكانت محاولات وضع معايير موحدة دولية قد بدأت مع بداية القرن العشرين حيث عقد أول مؤتمر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1904م، وتوالى منذ ذلك عقد العديد من المؤتمرات بهذا الشأن. وخلال الفترة التاريخية الممتدة من عام 1917م إلى غاية عام 1940م تميزت مهنة تدقيق الحسابات بالتركيز على إجراءات تدقيق الحسابات التفصيلية المكتوبة وكان للمهنة خلال هذه الفترة معايير أداء التي كان كل ممتهن يطبقها حسب تقديره الشخصي. وقد كان الدافع الأساسي لوضع معايير تدقيق الحسابات هو الدعاوي المتزايدة التي كان يرفعها المتضررون على المدققين منذ أزمة الكساد العالمي خلال الثلاثينات من القرن العشرين. ومنذ ذلك التاريخ بدأت الدراسات والأبحاث المختلفة في مجال تدقيق الحسابات وتقديم الاقتراحات الخاصة بمعايير متفق عليها للأداء المهني، وكان السبق في هذا المجال للجنة إجراءات تدقيق الحسابات بمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي. فقد أصدر في عام 1947م كتابا بعنوان (توصية مقترحة لمعايير أداء مهنة تدقيق الحسابات – مقرها العام المتفق عليه، ومجالها) وقد اعتمد أعضاء المجمع هذه المقترحات عام 1948م، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هناك معايير لمهنة تدقيق الحسابات متفق عليها.

وفي عام 1954م أصدرت اللجنة معايير الأداء المتعارف عليها لمهنة تدقيق الحسابات، كما فرقت تلك اللجنة بين معايير تدقيق الحسابات وإجراءاتها، وقد طبقت تلك المعايير آنذاك على قطاع الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واعتبرت المصدر الأساسي الذي اعتمدت عليه مهنة تدقيق الحسابات في معظم دول العالم الحر كما حظيت بقبول عام على المستوى العالمي خلال تلك الفترة وأصبحت متعارف عليها بين أعضاء المهنة نظرا لتناولها المفاهيم الأساسية التي تحكم الأداء المهني. وقد تعرضت تلك المعايير للعديد من الدراسات والأبحاث الفردية والجماعية والتي كانت تهدف في معظمها إلى تطويرها حتى يمكن التغلب على مشاكل التطبيق. فقد كانت

مهنة تدقيق الحسابات تعتمد على المعايير الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICA) لمدة تزيد عن ربع قرن من الزمن.

وفي عام 1977م تم إنشاء الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)،بالاتفاق بين ثلاثة وستين منظمة تمثل تسعة وأربعين قطرا، وقد ضمت لجنة تدقيق الحسابات الدولية المنبثقة عن الاتحاد ممثلين عن: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، استراليا، هولندا، الهند، الفلبين، اليابان، المكسيك. وقد بلغ عدد الأقطار الأعضاء بالإتحاد ما يزيد عن مائة منظمة مهنية محاسبية من حوالي ثمانين دولة منها سبع منظمات عربية تتمتع بعضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين.

وكل الجهود التي قامت بها هذه المنظمات وأعضائها توجت بمجموعة من المعايير (المعايير الدولية للتدقيق) والمتمثلة فيما يلي:

- **أمور تمهيدية 100–199وتنبثق عنها مجموعة من المعايير الفرعية هي:**
- **معيار التدقيق 100 مقدمة تمهيدية عن المعايير الدولية للتدقيق والخدمات ذات العلاقة.**
- **معيار التدقيق 110 إطار المصطلحات.**
- **معيار التدقيق 120 أطار المعايير الدولية للتدقيق.**
- **المسؤوليات 200– 299 وتنبثق عنه كذلك مجموعة من المعايير الفرعية هي:**
- **معيار التدقيق 200 الاهداف والمبادئ الرئيسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية.**
- **معيار التدقيق 210 شروط التكليف بالتدقيق .**
- **معيار التدقيق 220 رقابة الجودة لأعمال التدقيق.**
- **معيار التدقيق 230 التوثيق.**
- **معيار التدقيق 240 الاحتيال والخطأ.**
- **معيار التدقيق 250 مراعات القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية.**
- **التخطيط 300–399 وتبثق عنه مجموعة من المعايير الفرعية هي:**
- **معيار التدقيق 300 التخطيط.**
- **معيار التدقيق 310 معرفة عمل طبيعة المنشأة.**

- معيار التدقيق 320 الأهمية النسبية(المادية) في التدقيق.
- الرقابة الداخلية 400–499 وتنبثق عنه مجموعة من المعايير الفرعية هي:
- معيار التدقيق 400 تقدير المخاطر والرقابة الداخلية.
- معيار التدقيق 401 التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب.
- معيار التدقيق 402 اعتبارات التدقيق المتعلقة بالمنشآت التي تستخدم مؤسسات خدمية.
- أدلة الإثبات 500–599وتنبثق عنه كذلك مجموعة من المعايير الفرعية هي:
- معيار التدقيق 500 أدلة الاثبات.
- معيار التدقيق 501 أدلة الاثبات "اعتبارات إضافية لبنود محددة".
- معيار التدقيق 510 التكليف بالتدقيق لأول مرة – الارصدة الافتتاحية.
- معيار التدقيق 520 الإجراءات التحليلية.
- معيار التدقيق 530 عينات التدقيق وإجراءات الاختبارات الانتقائية الأخرى.
- معيار التدقيق 540 تدقيق التقديرات المحاسبية.
- معيار التدقيق 550 الأطراف ذات العلاقة.
- معيار التدقيق 560 الاحداث اللاحقة.
- معيار التدقيق 580 اقرارات الإدارة.
- الاستفادة من عمل الآخرين 600 – 699 وتنبثق عنه مجموعة من المعايير الفرعية هي:
- معيار التدقيق 600 الاستفادة من عمل مدقق آخر.
- معيار التدقيق 610 مراعاة عمل التدقيق الداخلي.
- معيار التدقيق 620 الاستفادة من عمل خبير.
- استنتاجات التدقيق وإصدار التقارير 700– 799وتنبثق عنه مجموعة من المعايير الفرعية هي:
- معيار التدقيق 700 تقرير المدقق حول البيانات المالية.
- معيار التدقيق 720 المعلومات الأخرى في وثائق تحتوي على بيانات مالية مدققة.
- مجالات متخصصة 800– 899وتنبثق عنه مجموعة من المعايير الفرعية هي:
- معيار التدقيق 800 تقرير المدقق عن مهمات تدقيقية لأغراض خاصة.

- **معيار التدقيق 810 تدقيق المعلومات المالية المستقبلية.**
- **الخدمات ذات العلاقة 900– 999وتنبثق عنه مجموعة من المعايير الفرعية هي:**
- **معيار التدقيق 910 التكليف بالمراجعة على البيانات المالية**
- **معيار التدقيق 920 التكليف بإنجاز إجراءات متفق عليها تتعلق بالمعلومات المالية**
- **معيار التدقيق 930 التكليف بإعداد المعلومات المالية**
- **البيانات الدولية لمهنة التدقيق 1000– 1100 وتنبثق عنه مجموعة من المعايير الفرعية هي:**
- **معيار التدقيق 1000 إجراءات المصادقة المتبادلة بين المصارف.**
- **معيار التدقيق 1001 بيئة انظمة المعلومات المحوسبة – انظمة الحواسيب الشخصية المستقلة.**
- **معيار التدقيق 1002 بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة – أنظمة الحواسيب المباشرة.**
- **معيار التدقيق 1003 بيئة انظمة المعلومات المحوسبة – أنظمة قاعدة البيانات .**
- **معيار التدقيق 1004 العلاقة بين المشرفين على المصارف والمدققين الخارجيين.**
- **معيار التدقيق 1005 الاعتبارات الخاصة في تدقيق المنشآت الصغيرة .**
- **معيار التدقيق 1006 تدقيق المصارف التجارية العالمية.**
- **معيار التدقيق 1009 طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب.**
- **معيار التدقيق 1010 اعتبارات الامور البيئية عند تدقيق البيانات المالية.**
- **معيار التدقيق 1011 مضامين قضية العام 2000 بالنسبة للمدراء والمدققين.**

ويجب التفريق بين معايير الأداء المهني للتدقيق والمعايير الدولية للتدقيق،كما أن كل معيار دولي للتدقيق مذكور أعلاه يتضمن مجموعة من المعايير الفرعية. وهذه المعايير المذكورة لاتبقى ثابتة بل قابلة للتغيير كلما حدثت تغيرات في المحيط المحاسبي ومحيط التدقيق المحاسبي.

الأعمال الموجهة:الإجابة على الاسئلة المطروحة

السؤال الأول: ماهي مختلف القوائم المالية وكيف يتم تدقيقها؟

1 – ماهية القوائم المالية: هي القوائم التي تعبر عن قيمة المؤسسة المالية ومركزها المالي من حيث أصولها أرباحها، الالتزامات التي على الشركة والسيولة. ويهتم بها كل من الملاك، الموردين، المقرضين، المستثمرين، حملة الأسهم ومصلحة الضرائب وغيرها لتحقيق أهداف مختلفة مثل تحديد حجم الاستثمار فيها ونوعية وحجم القروض.

2 – أنواع القوائم المالية:

- **قائمة الدخل** (lncome statement): هي عبارة عن تقرير يظهر نتيجة أعمال المؤسسة خلال فترة زمنية معينة فهي تحتوي على بيان الإيرادات والمصروفات، تكلفة البضاعة المباعة، المصاريف الإدارية والعمومية، مصاريف البيع والتوزيع، ضريبة الدخل وصافي الدخل. وترجع أهميتها في تحديد الربح أو الخسارة خلال فترة زمنية معينة داخل المنشأة ومعرفة نتيجة العام الحالي ومقارنته بالعام الماضي لتحديد الوضع المالي للمؤسسات.

–قائمة المركز المالي (financial statement): تحتوي على عرض وتحليل لمصادر الأموال المقترضة ورأس المال المملوك، واستثمار هذه الأموال في مختلف أصول المشروع، كذلك توضح التغيير على حقوق الملاك وتوزيعات الأرباح والاحتياطي.

وتتكون قائمة المركز المالي من:

الأصول: وهي عبارة عن حقوق وممتلكات المؤسسات وتنقسم إلى:

أصول متداولة(التثبيتات العينية): وتعرف بأنها الأصول النقدية والأخرى التي يمكن تحويلها إلى نقدية مثل الأسهم والسندات، المخزون السلعي، أوراق القبض، الإيرادات المستحقة والمصروفات المدفوعة مقدما.

الأصول الثابتة: وهي التي تمتلكها المنشأة بقصد استخدامها في أداء نشاطها مثل الأراضي، المباني، السيارات، أجهزة الكمبيوتر وغيرها.

الأصول غير الملموسة(التثبيتات المعنوية): تمثل ما تدفعه المنشأة للحصول على منفعة ليس لها كيان مادي ملموس مثل شهرة الشركة أو المصنع، العلامات التجارية، والبرامج المعلوماتية.

الخصوم: وهي الالتزامات على المنشأة اتجاه الغير وتنقسم إلى:

حقوق الملكية: والتي تعكس رأس مال الشركة أو استثمارات الملاك في المنشأة.

خصوم جارية: وهي الالتزامات المستحقة على الشركة تجاه الغير مثل مستحقات الموردين وأوراق الدفع.

الدائنون: بجميع أنواعهم.

خصوم غير جارية (خصوم طويلة الأجل): وهي إلتزامات واجب على المنشأة سدادها بعد مدة مثل السندات، القروض الطويلة المدى، قروض برهن عقار.

– **قائمة التدفقات النقد**ية(cash flow statement) تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها الشركة من:

أنشطة تشغيلية: مثل المقبوضات من العملاء والمدفوعات من الموردين.

أنشطة تمويلية: مثل أقساط القروض، توزيعات الأرباح والزيادة في القروض طويلة الأجل.

أنشطة استثمارية: وتشمل المتحصلات النقدية من بيع استثمارات طويلة لأجل ويتم ذلك خلال الفترة المالية من بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا للشركة أو خارجا منها فهي من الأمور المهمة داخل المؤسسة ليكون لديها مال كاف لدفع نفقاتها وشراء الأصول وتعد القوائم المالية بغرض تقديم المعلومات المالية اللازمة لمستخدمي تلك القوائم سواء كانوا من داخل المؤسسة مثل الإدارة الموظفين أو خارجها مثل الدائنين ومانحي القروض وأصحاب المؤسسة.

– **قائمة التغير في حركة رأس المال**: والتي يظهر من خلالها التغير الحاصل في رأس مال الشركة خلال فترة نشاطها.

3–العناصر الأساسية المكونة للقوائم المالية:

– بيان الدخل: يعرف بيان الدخل بأنه التقرير المالي الذي يوضح ويحلل معدل إيرادات الشركة خلال فترة معينة وغالبا تكون بمعدل سنة، ومن خلاله يمنك التعرف أيضا على المصاريف المرتبطة بآلية كسب هذه الإيرادات حيث تخصم تكلفة البضاعة المباعة لإيجاد صافي الربح، إذ أن المحصلة النهائية لصافي الربح توضح أداء الشركة من ربح أو خسارة خلال الفترة المحددة.

-**الميزانية العمومية:** يقصد بالميزانية العمومية الآلية التي يتم فيها توضيح كل ما تملكه الشركة من أصول وما عليها من خصوم ، وحقوق المساهمين، والوضع المالي للشركة ككل خلال فترة زمنية محددة، حيث يمكن إعداد ميزانية شهرية، أو ربع سنوية، أو إعدادها مرة واحدة في السنة، وتتضمن الميزانية العمومية 3 عناصر رئيسية كالآتي:

الأصول: تمثل الموارد الاقتصادية التي تملكها الشركة و التي يمكن تحويلها إلى نقد، بالإضافة إلى النقد نفسه.

الالتزامات: وهي المبالغ المالية تدين بها الشركة للآخرين.

حقوق الملكية: أي معدل الفائدة للمستثمرين أو المالكين بعد الانتهاء من دفع جميع الالتزامات المترتبة على الشركة، أي بعد طرح جميع الالتزامات من الأصول.

–بيان التدفقات النقدية: يشير بيان التدفق النقدي إلى آلية حركة المال داخل النشاط التجاري أو خارجه، بحيث يوضح المبالغ المالية المقبوضة والمدفوعة خلال فترة معينة، واعتمادا على التغيرات التي تطرأ في الميزانية العمومية يتم تحديد المبلغ المتوفر للاستخدام.

4– أهداف و أهمية القوائم المالية:

تتمثل الأهداف الرئيسية للقوائم المالية في ما يلي:

-الاهتمام بكافة الفئات التي لها علاقة بالقوائم المالية، وخصوصا المستثمرين والدائنين الحاليين والمتوقعين، حيث تعد هذه الفئات من أهم المتابعين للقوائم المالية بالإضافة إلى المحاسبين والإدارة داخل المؤسسة؛

-متابعة المعلومات الناتجة والتي تساعد في تقدير حجم ودرجة المخاطرة المؤثرة على التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالشركة؛

-تقديم معلومات حول التغيرات الظاهرة في إجمالي الموارد، والناتجة عن الأنشطة الموجهة لتحقيق الأرباح وذلك بهدف معرفة العوائد المتوقعة وتحديد مدى قدرة المنشأة على سداد ديونها للموردين والدائنين بصفة عامة، وإظهار قدرتها على السداد لضرائبها؛

-استخدام مقاييس التغير في الالتزامات، والموارد المرتبطة بقياس الدخل الخاص بالمنشأة، من خلال الاعتماد على قائمة الدخل، فيساهم ذلك في تقديم الطريقة الأفضل للتنبؤ بالتدفقات النقدية بالمستقبل مقارنة مع التدفقات النقدية الفعلية.

5-أهمية القوائم المالية: تبرز وجود فائدة القوائم المالية في العديد من الأمور، منها ما يأتي:

-تحدد سلوك النشاط التجاري، وقدرته على در الأموال، وتحدد أيضا مصادر الأموال واستخداماتها؛

-توضح قدرة الشركة في الوضع الراهن على سداد الديون المترتبة عليها؛

-تساهم في الكشف عن أي مشكلات ربحية من خلال تتبع سلوك الإنتاج المالي أولا بأول وإيجاد المشكلة إن وجدت؛

-توضح النسب المالية والمخططات البيانية المالية الخاصة بسلوك العمل في الشركة؛

- تساهم في التأكد من دقة المعاملات التجارية والتي تتمثل في اتفاقيات بين مجموعة من الأطراف لتقديم الخدمات؛

-تعتبر أداة قياس للأداء والتغيرات في مستوى الوضع المالي الحالي للشركة؛

-تعتبر وسيلة لضمان الدقة في الحسابات المالية، وخاصة في الضرائب، والتمويل والاستثمار.

6-مفهوم التدقيق للقوائم المالية (التدقيق المالي)

عرف من طرف الفيدرالية الدولية للمحاسبة كما يلي: يسمح التدقيق المالي بإبداء رأي حول ظروف إعداد القوائم المالية واحترامها للشروط العامة، وذلك في كنف الأطر المحاسبية المتفق عليها.

عرف من طرف مصف الخبراء المحاسبين الفرنسيين كما يلي: التدقيق المالي عبارة عن اختبار يقوم به طرف محترف كفء ومستقل، بغرض إبداء رأي محايد حول مطابقة ومصداقية القوائم المالية ولواحقها.

وعرف على أنه دراسة نقدية (critique) للملفات والأدلة، بغرض تحديد صحة وصدق التسجيلات المحاسبية وكذا احترام المسلمات والمبادئ التي تحكم هذه المهمة، كما يهدف التدقيق إلى تقييم جودة المعلومة المالية من خلال اختبار احترام المعايير والشروط التعاقدية المتفق عليه مسبقا.

كما عرفه الباحث (Obert) على أنه: اختبار نقدي (critique) يقوم به شخص محترف، مستقل وخارجي بغرض إبداء رأي حول صدق الصورة التي تعكسها القوائم المالية للمؤسسة كما تم تعريفه كما يلي: اختبار محترف للمعلومة، بغرض إبداء رأي، مسؤول ومستقل يحترم مؤشرات الجودة. حيث من شأن هذا الرأي أن يرفع من قيمة المعلومة المالية واستخداماتها. ومن خلال التعاريف المتطرق إليها يمكن استخراج خصائص التدقيق على أنه:

-اختبار احترافي؛

-اختبار للمعلومة؛

-إبداء رأي مسؤول ومستقل؛

-احترام شروط الجودة؛

-الرفع من قيمة المعلومة واستخداماتها.

السؤال الثاني: ما هي أنواع الرقابة في المؤسسة؟

أنواع الرقابة والرقابة الداخلية

هناك عدة أنواع للرقابة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، والتي يمكن ذكرها فيما يلي :

- **المراجعة المحاسبية** (La révision comptable)

تعني المراجعة المحاسبية بأنها اختبار يقوم به شخص محترف، كفء ومستقل بغرض إبداء رأي بدافع ما حول احترام المعايير ومصداقية القائمتين الماليتين: قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لمؤسسة ما (كما لا ننسى بأنه حاليا توجد أربعة قوائم مالية وليست قائمتين فقط).

- **محافظة الحسابات** (Le commissariat aux comptes)

تتمثل محافظة الحسابات في عملية مراقبة يقوم بها شخص محترف له درجة عالية من الكفاءة والتي تمكنه من تقييم احترام المعايير ومصداقية القوائم المالية والمستندات السنوية للمؤسسة (عمليات الجرد، القوائم المالية الأساسية والقوائم الملحقة).

عموما تجرى محافظة الحسابات بواسطة استبيان ومن خلال اختبار عينات، حيث يتم اختبار هذه الأخيرة ثم تعميمها، نظرا لضيق الوقت، تشعب النشاطات وتكلفة العملية في حد ذاتها.

-**التدقيق الداخلي** (Audit interne)

عبارة عن وظيفة داخل المؤسسة، ومستقلة في نقس الوقت تابعة مباشرة لمديرية المؤسسة، يقوم بها شخص مؤهل وكفء بهدف تقييم نظام الرقابة الداخلية لنشاطات المؤسسة، عموما يغطي التدقيق الداخلي مختلف نشاطات المؤسسة (إنتاج، توزيع، تسويق، مالية...)

- **التدقيق المالي (Audit financier)**

يقتصر التدقيق المالي على الوظيفة المالية والمحاسبية، وهو يتقاطع كثيرا مع مراجعة الحسابات، ويمتد إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية، ويمكن أن يقوم به شخص داخلي أو خارجي.

– الخبرة المحاسبية (L'expertise comptable)

تتقاطع عموما الخبرة المحاسبية مع محافظة الحسابات حيث أن الهدف من الخبرة المحاسبية هو تقييم صحة ومصداقية القوائم المالية المعدة في نهاية السنة.

هناك ثلاثة أنواع من المهام التي يمكن أن يكلف بها الخبير المحاسبي:

عرض (La présentation) اختبار (L'examen) وتدقيق (Audit) القوائم المالية النهائية للسنة المالية حيث تتمثل الأولى في عرض المعلومات المالية وفق شكل متعارف عليه، بالنسبة للمهمة الثانية فهي عملية اختبار محدودة للمعلومات المالية الملخصة في القوائم النهائية، أما الثالثة فهي مهمة تدقيق متكاملة (تقييم جودة نظام الرقابة الداخلي، تقييم جودة المعلومات المالية).

–أنواع التدقيق بدلالة أسس تطبيقية (Les différents types d'audit)

– التدقيق التعاقدي والتدقيق القانوني

يتم التفرقة بين النوعين على أساس الإجبارية في التطبيق مهمة التدقيق كما يلي:

التدقيق التعاقدي (الاختياري): يكون موضوعه عموما مثلا شركات الأشخاص التي لا يجبرها القانون التجاري الجزائري على مسك محاسبة، ومن ثم التدقيق الدوري لمستنداتها.

التدقيق القانوني (الإجباري) يكون موضوعه عموما شركات الأموال، التي تمسك نظاما محاسبيا، ومن ثم يحتم عليها القانون التجاري الجزائري تقييم معلوماتها المالية.

– التدقيق المستمر والتدقيق المؤقت

يتم التفرقة بين النوعين على أساس الامتداد الزمني في تطبيق مهمة التدقيق كما يلي:

التدقيق المستمر:(الدائم): يكون عموما هذا النوع من التدقيق داخليا، كوظيفة مستقلة بذاتها يقوم به شخص أو فريق بصفة مستمرة طيلة السنة المالية.

التدقيق المؤقت (الظرفي): يقوم بهذا النوع من التدقيق طرف خارجي، من خلال مهمة محددة مسبقا بالاتفاق مع مديرية الشركة.

- التدقيق الشامل والتدقيق الجزئي

يتم التفريق بين النوعين على أساس مجال تطبيق التدقيق (المهام الموكلة للمدقق) كما يلي:

التدقيق الشامل: يشمل هذا النوع من التدقيق كل الحسابات، اختبار القوائم المالية، وتقييم نظام الرقابة الداخلية، يتقاطع هذه النوع من التدقيق مع التدقيق المستمر الذي يقوم به طرف داخلي.

التدقيق الجزئي: قد يشمل جزء من الحسابات، أو مهمة واحدة من المهام المتطرق إليها في التدقيق الشامل ويتقاطع هذا النوع من التدقيق مع التدقيق المؤقت، الذي يقوم به طرف خارجي وفق مهمة محددة مسبقا.

- التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

يتم التفرقة بين النوعين على أساس الجهة التي تقوم بعملية التدقيق (الجهة الموكلة لها مهمة التدقيق) كما يلي:

التدقيق الداخلي: عبارة عن وظيفة من وظائف الشركة، الهدف من ورائها مرافقة قسم المحاسبة والمالية بصفة مستمرة وشاملة طيلة السنة، بغرض الرفع من جودة المعلومة المالية.

التدقيق الخارجي: عبارة عن مهمة يقوم بها مكتب أو مكاتب تدقيق مستقلة تعمل لحسابها الخاص بصفة تعاقدية، مؤقتة وجزئية. حيث أن تحديد فحوى المهمة وكذا شروطها يكون على عاتق مديرية الشركة، وذلك بموافقة المكتب المختار لقيادة مهمة التدقيق.

السؤال الثالث: ماهي أهم مجالات التدقيق وما العلاقة بينهم؟

أهم مجالات التدقيق (Les principaux domaines de L'audit)

- **التدقيق المالي** (Audit financier)

تم التطرق سابقا لهذا النوع من التدقيق، حيث انصبت جل التعاريف على أنه اختبار لجودة المعلومة المالية، يقوم بها شخص محترف، مسؤول، كفء ومستقل بغرض إبداء رأي بدافع ما حول احترام المعايير ومصداقية القوائم المالية والمستندات. ووفق الأطر القانونية هناك مهمتين اساسيتين للتدقيق المالي هما:

التدقيق المالي التعاقدي: يتميز هذا النوع من التدقيق بأنه اختياري وحسب الطلب، تقوم إدارة الشركة بطلب خدمات المدقق وفق عقد يتضمن شروط مسبقة هذه الأخيرة التي توضح الهدف من مهمة التدقيق وخصائص العلاقة بين المدقق والزبون طيلة سريان العقد، يكون الهدف عموما اختبار لمصداقية مجموعة من الحسابات أو تقريرا مفصلا تحضيرا لولوج السوق المالي.

التدقيق المالي القانوني: كما يسمى محافظة الحسابات يتميز بأنه إجباري على نوع محدد من الشركات التي تضمنها القانون صراحة. الهدف من وراء هذا النوع من المهام القانونية هو إقرار مصداقية المعلومة المالية لمختلف مستخدميها (الملاك/ المساهمين، المسيرين، باقي المتعاملين الاقتصاديين.

– التدقيق الداخلي (Auditinterne)

إذا كان التدقيق المالي يقوم به شخص داخلي أو خارجي عن الشركة موضوع التدقيق، بالمقابل فالتدقيق الداخلي يقوم به طرف داخلي ولأغراض تمليها الإدارة العليا. يمكن سرد في هذا الصدد التعريف الموضوع من طرف المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين (institue française des auditeurs et contrôleurs Internes/ FACI) الذي حدد من خلاله المسار العام لهذه المهمة والهدف من ورائها كما يلي:

يتمثل التدقيق الداخلي في عملية مراجعة دورية للوسائل التي تحوزها إدارة الشركة، بغرض مراقبة وتسيير هذه الأخيرة. يقوم بهذه العملية شخص تابع للإدارة العامة ومستقل عن المصالح الأخرى.

أما الأهداف المرجوة من هذه العملية، فتتمثل في تقييم نظام الرقابة الداخلية، مصداقية المعلومات المالية، احترام المعايير المحاسبية.

بالعودة إلى التعريف، يمكن تفسير العلاقة بين المدقق الداخلي والإدارة العامة كما يلي:

التقييم الموضوعي لنشاط المؤسسة دون ضغوط المصالح الأخرى وعدم اقتصار عمل المدقق الداخلي على قسم المحاسبة والمالية، بل يتعدى ذلك إلى كل المصالح والوظائف التي تحويها الشركة.

- **التدقيق العملياتي** (Auditopérationnel)

هناك من عرف التدقيق العملياتي على أنه: عملية تدخل وفق مشروع معين من طرف مختصين ووفق تقنيات ووسائل خاصة بهدف تمكين الإدارة وفق حلول معينة من تحسين أداء الوظيفة أو المصلحة أوالشركة ككل، من خلال مسارات تصحيحية موجهة، إذن يمكن القول أن الهدف وراء التدقيق العملياتي هو إيجاد حلول للصعوبات التي تعاني منها مختلف الوظائف والمصالح التي تحويها الشركة (إنتاج، تسويق، مالية، توزيع).

– العلاقة بين مجالات التدقيق

– التدقيق الداخلي والتدقيق العملياتي

هناك نقاط تقاطع بين النوعين، وهناك نقاط تمثل جوهر الاختلاف بينهما، سنحاول ذكر كل منها كما يلي:

يتقاطع التدقيق الداخلي والتدقيق العملياتي بعدم اقتصار مهمة التدقيق على مصلحة المحاسبة والمالية، بل وتتعدى إلى مختلف الوظائف والمصالح الأخرى الهدف من وراء النوعين هو الرفع من أداء الوظيفة أو المصلحة ومن ثم الشركة ككل.

يختلف التدقيق الداخلي عن التدقيق العملياتي في أن النوع الأول يسير عليه طرف داخلي (إطار مختص لدى المؤسسة)، أما النوع الثاني فقد يتولى إعداده طرف داخلي أو خارجي،كما أن الاختلاف يمكن في أن المدقق الداخلي يهتم بتدقيق جل الوظائف والمصالح، إلا مصلحة واحدة والتي تشرف عليه ألا وهي الإدارة العامة، بالمقابل تعدى التدقيق العملياتي ما يقوم به التدقيق الداخلي، وذلك بتدقيق مصالح الإدارة العامة للشركة.

– التدقيق المالي والتدقيق العملياتي:

يمكن في هذا الصدد عرض للمقارنة والعلاقة بين التدقيق المالي والعملياتي كما يلي:

هناك من يرى أن التدقيق المالي هو جزء من التدقيق العملياتي، هذا الأخير الذي أشمل من التدقيق المالي. بسبب أن التدقيق المالي يركز على المعلومات المالية التي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي المالي للشركة.

هناك من يرى أن التدقيق المالي من خلال مسعاه لتقييم المعلومة المالية، فهو يقوم بالتحقيق وتأكيد صحة ومصداقية المعلومة المالية ومصدرها، هذه الأخيرة التي تشمل الوظائف والمصالح التي تشكل الشركة. إذن فالتدقيق المالي يتقاطع مع التدقيق العملياتي من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلي، الذي يمثل التنظيم الموضوع لانتقال المعلومة من أعلى الهيكل التنظيمي إلى أسفله والعكس، والذي يشمل كل وظائف ومصالح الشركة.

إذا كان التدقيق العملياتي يقوم به شخص داخلي عن الشركة، فالتدقيق المالي يقوم به طرف خارجي ومستقل عن الشركة، بغرض التحقق من جودة المعلومة المالية المستعملة من طرف المتعاملين الاقتصاديين سواء الداخليين منهم أو الخارجيين.

-التدقيق الداخلي والتدقيق المالي:

هناك تقاطع بين النوعين، وهناك نقاط تمثل جوهر الاختلاف بينهما، سنحاول ذكر كل منها كما يلي:

بالنسبة لنقاط التقاطع: يمكن اعتبار أن تقييم جودة المعلومة المالية بصفة دورية هي لب عمل المدقق المالي، والتي تتقاطع مع هدف التدقيق الداخلي، هذا الأخير الذي يتعداه إلى وظائف ومصالح أخرى.

بالنسبة لنقاط الاختلاف: التدقيق الداخلي يقوم به طرف داخلي أما التدقيق المالي يقوم به طرف خارجي مستقل عن الشركة. هناك اختلاف أخر يتمثل في الهدف المتوخى من التدقيق، فالتدقيق الداخلي يهدف إلى الرفع من أداء الشركة ككل، من خلال البحث عن نقاط الضعف والعمل على معالجتها، أما التدقيق المالي فهو يهدف إلى تقييم جودة المعلومة المالية.

السؤال الرابع: ما هي أهداف التدقيق المالي وما هي التأكيدات التي تحكم المهنة؟

1 – **التأكيدات العامة لمهنة التدقيق** (Les assertions générales de l'audit)

على الرغم من اختلاف مهمة المدقق من مهمة تدقيق قانونية إجبارية، مستمرة، شاملة. أو مهمة تدقيق تعاقدية اختيارية، ظرفية وجزئية. يبقى وأن التأكيدات العامة الواجب توفرها في عملية التدقيق متماثلة إلى حد بعيد، والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

-**الدقة** (L'exhaustivité)

لتحقق ذلك يجب توفر شرطين: -يجب أن تكون الحسابات المسجلة في القوائم المالية الممسوكة مرآة عاكسة لكل العمليات التي قامت بها المؤسسة، إن غياب هذه الصورة يفسر بأخطاء السهو والنسيان أو التدليس، التي لها علاقة مباشرة بتسجيل ما لم يحدث أو تجنب تسجيل ما حدث فعلا.

-يجب أن تكون كل عملية مرتبطة بالدورة المالية المعنية محتواة في القوائم المالية لنفس السنة. وتشترط الصورة الصادقة للقوائم المالية احتواء هذه القوائم لكل المعلومات الخاصة بالسنة المعنية.

-**الوجودية** (L'existence)

يقصد بالوجودية، توفر دليل مادي ملموس أو وثيقة تثبت ما تم تسجيله في الوثائق المحاسبية الممسوكة خلال السنة. والقوائم المالية عند نهايتها.

يجب التفرقة عند تناول هذا التأكيد بين الوجود المادي والفعلي لمكونات قائمة المركز المالي، بعبارة أخرى هناك أصول يمكن التحقق من وجودها من الفعلي والمادي في نفس الوقت (التثبيتات، المخزونات...). بالمقابل يقصد بالوجود الفعلي للعناصر غير المادية كالديون تثبت هذه العناصر خلال دورة معينة. أي وجود ما يثبت هذه العناصر خلال دورة معينة.

-**الملكية** (La propriété)

كان يقصد بالملكية وفق المخطط المحاسبي (PCN) لسنة 1975، امتلاك أصل معين بغض النظر عن استغلاله الفعلي. بالمقابل يقصد بالملكية – وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) لسنة 2007 – ما تملكه المؤسسة فعلا أو

هناك أفاق لتملكه (الحيازة وفق عقد إجار تمويلي) ويدخل بصفة فعلية في استغلال الشركة. أما بالنسبة لعناصر الميزانية (قائمة المركز المالي) مثلا، فالملكية تحدد بأدلة ثبوتية تثبت وجودها.

– التقييم (Evaluation)

يقتضي هذا المبدأ تقييم كل العمليات والموجودات حسب ما تمليه المعايير المحاسبية المعمول بها (القيمة التاريخية، القيمة العادلة). ما يمكن قوله في هذا الصدد، أن هناك جانب من الذاتية الذي لا يمكن للقيم أن ينسلخ منه. ويبقى عمل المدقق هو التأكد من أن الظروف الزمنية والمكانية إضافة إلى كفاءة وخبرة وحنكة المحاسب هي المتحكمة في التقييم وليس ظروف غير واقعية، تمليها أطرافا ما للتلاعب بالحسابات، مثل ما حدث مع أشهر الفضائح في نهاية القرن 20 و بداية القرن 21.

-التسجيل المحاسبي(La comptabilisation)

يتمثل التسجيل المحاسبي في الترجمة المادية لما يجري يوميا في المؤسسة من نشاطات، وفق لغة محاسبية ومنهجية متعارف عليها، تنظمها المعايير والقوانين منذ ظهور العملية لأول مرة وتسجيلها في اليومية، وصولا إلى القوائم المالية السنوية.

إن جودة المعلومة المالية في القوائم المالية النهائية، ما هي إلا صورة عن نظام الرقابة الداخلي لانتقال المعلومة من جهة، ومن جهة أخرى متابعة كل ما يجري وعدم إغفال تسجيله في وقت حدوثه ضمن الوثائق اللازمة، مع مقارنته دوريا مع قوائم شاملة بغرض التحقق.

هناك عمليات تؤثر على نتيجة الدورة، والتي قد تولي لها أهمية أكثر من العمليات التي ليس لها تأثير على النتائج. كما أن هناك عمليات استثنائية يجب التوقف عندها لتقييدها بطريقة صحيحة، عكس العمليات الدورية والمتكررة التي يتم تسجيلها مباشرة.

إن عمل المدقق لا يكترث كثيرا للحسابات المتكررة والتي يتم الحكم عليها بصفة موضوعية نظرا لتوفر الأدلة والوثائق لمتابعة تطورها من جهة، ومن جهة أخرى توفر شاهد المقارنة، والمتمثل في قيم تلك الحسابات في السنوات السابقة، إلا أن الحوادث الاستثنائية، غير الدورية وغير العادية، هي التي يجب أن يتوقف عندها المدقق للتساؤل عن سبب وقوعها، حجم تأثيرها وكذا مجال تأثيرها.

–التأكيدات الأخرى المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية

بالإضافة إلى التأكيدات العامة التي انطلق منها المدقق، والتي ركزت على التسجيل المحاسبي، يجب بعد ذلك متابعة مسار ذلك التسجيل نحو الترصيد، وصولا إلى القوائم المالية النهائية وملاحقتها.

إذن هناك تأكيدات أخرى، يسعى المدقق من ورائها متابعة انتقال المعلومة المالية إلى مستقرها النهائي، ألا وهي القوائم المالية النهائية ومن بين هذه التأكيدات يمكن ذكر:

- التأكيد من قيمة أرصدة حسابات الميزانية

تتمثل في عملية التأكيد من مكونات الرصيد المعني للأصل أو الخصم وكذا مبلغ الرصيد كما يلي:

للتأكد من رصيد حساب أساسي للأصول والخصوم، يجب التحقق قبل كل شيء من أرصدة الحسابات من أرصدة الحسابات الفرعية المكونة للحساب الرئيسي. مثلا حالة مؤسسة صناعية تستهلك 20 نوعا من المواد الأولية و اللوازم، فعند التأكد والتحقق من (ح/31 مواد أولية و لوازم). يجب التحقق من أرصدة كل نوع من المواد الأولية العشرون المكونة لها.

للتأكد من مبلغ رصيد حساب ما، يجب التحقق من طرق التقييم التي تم اعتمادها وكذا الأدلة المرافقة لها، لاسيما:(الاهتلاكات، خسائر قيم عناصر الأصول التثبيتات، المخزونات، الزبائن)، بالإضافة إلى مئونات عناصر الخصوم.

– التأكد من إعداد وعرض القوائم المالية وملاحقها:

بعد التحقق من التسجيل المحاسبي، ثم الأرصدة الخاصة بكل حساب فرعي أو أساسي، نصل في الأخير إلى إعداد القوائم المالية وعرضها، ولإعداد وعرض هذه القوائم المالية وجب التأكد مما يلي:

-ترتيب الحسابات المكونة للقائمة المالية ترتيبا منطقيا؛

-تجميع الحسابات الفرعية بطريقة صحيحة، حيث يحتوي الحساب الرئيسي على المكونات الحقيقية-الاهتمام بملاحق القوائم المالية، التي تشرح أسباب اختيار طريقة تقديم دون سواها (طرق اهتلاك التثبيتات، طرق تسعير

مخرجات المخازن...الخ). يضاف إليها النص صراحة عن تغيير طريقة التقييم والتسجيل المحاسبي، والأسباب المؤدية لذلك.

السؤال الخامس: ماهي الأخطار التي تكتنف مهمة التدقيق المالي؟

هدف المدقق هو إعطاء تقرير مختصر حول نظام الرقابة الداخلي، وكذا تحديد وتقييم نوع الأخطار المحدقة بالمؤسسة، وحجم تأثيرها على جودة المعلومة المالية في القوائم الشاملة فأثناء قيام المدقق بمهامه يقوم بتقييم ثلاثة أنواع من الأخطار:

-الخطر المرتبط بنشاط ومحيط المؤسسة: (Le risque inhérent)

-الخطر المرتبط بالمراقبة: (Le risque du contrôle)

-الخطر المرتبط بالمدقق: (Le risque de non-détection)

– أنواع الأخطار المرتبطة بمهمة التدقيق

الخطر المرتبط بالمؤسسة ومحيط نشاطها (Le risque Inhérent/RI)

يمكن تعريف هذا النوع من الخطر بأنه: الخطر المحتمل، والناتج عن المتغيرات المؤثرة في نشاط المؤسسة والمتغيرات الخاصة المميزة لقطاع نشاطها. علما أن المؤسسة التي تواجه عمليات استثنائية، غير دورية وغير عادلة هي تلك المعرضة أكثر لخطرالوقوع في أخطار التسجيل والتقييم، مقارنة مع المؤسسة التي عادة ما تسجل عمليات روتينية دورية ومتكررة.

– الخطر المرتبط بالمراقبة (Le risque du contrôle/RC)

يرتبط خطر المراقبة (التقييم) بالفعالية الوقائية لنظام الرقابة الداخلية، وتتحدد فعالية هذا الأخير بدلالة قدرته الوقائية لتفادي وقوع الأخطاء، يضاف إلى ذلك قدرته على حصر الأخطاء وتعديلها في الوقت المناسب. علما أن نظام الرقابة الداخلي يتكون مما يلي:

-الإمكانيات المعلوماتية ومعدات الإعلام الآلي المرصودة لتسجيل البيانات؛

-المقارنة بين المصالح؛

-الأعمال الواجب إنجازها في نهاية الدورة (مقارنة الجرد المادي مع الجرد المحاسبي)؛

-التنسيق الدائم، الملائم واللازم بين الأنشطة والمصالح.

إن تفادي هذا النوع من الأخطار، هو تحصيل حاصل لجودة وفعالية نظام الرقابة الداخلي.

- الخطر المرتبط بالمدقق:

يتمثل الخطر المرتبط بالمدقق، في الأخطار غير المكتشفة عند كتابة تقريره النهائي. وهو خطر مرتبط بشخصية، اختبارات ومنهجية المدقق في حد ذاته. من الأسباب المؤدية لوقوع مثل هذا الخطر ما يلي:

-عدم اختيار السبل الكفيلة لتحديد مصدر الاختلالات المعتبرة، مسؤوليته في عدم تخصيص الوقت الكافي لأداء مهمته، يضاف إلى ذلك طبيعة وشمولية التقنيات المطبقة لتحديد الأخطاء، وتقييم الأخطار.

بتمحيص الأنواع الثلاثة للأخطار التي يمكن أن تؤثر على مهمة التدقيق، يمكن القول أن:

-النوع الأول والثاني مرتبطين بالمؤسسة في حد ذاتها (خصائص المؤسسة ومحيطها، بالإضافة إلى التنظيم العام داخل المؤسسة).

-أما الثالث فهو مرتبط بتكوين وخبرة المدقق من جهة، ومن جهة أخرى الاختيارات الملائمة وغير الملائمة التابعة عن قناعة المدقق.

-الخطر الإجماليRG

إذ كان النوع الأول و الثاني من مسؤولية المؤسسة موضوع التدقيق، إذن يضرب الخطر المرتبط بالمؤسسة ومحيطها نشاطها (RI) في الخطر المرتبط بالمراقبة (RC) تتحصل على الخطر المرتبط بالمؤسسة (RE)

$$RE = RI \times RC$$

علما أن الخطر يتكون من إمكانية الحدوث (Probabilité- d'incidence/ PI) حاصل ضرب الجسامة إذن فالخطر هو:

$$R = PI \times G$$

أما الخطر الإجماليRG فهو حاصل ضرب الخطر المرتبط بالمؤسسة في الخطر المرتبط بالمدققأو حاصل ضرب الأخطار الثلاثة:

RG=REX R.nD

RG=RxRCxRnD

يجب التأكيد على الأخطار لا تجمع، بل تضرب بغرض تبيان تأثير الأخطار فيما بينها.

-المراحل التطبيقية لتحديد وتقييم الأخطار

-آليات تحديد الخطر المرتبط بالشركة و محيط نشاطها

يقوم المدقق (Auditeur) عموما ومحافظ الحسابات (CAC) خصوصا بمراقبة تدفق المعلومات، بغرض تسيير الأخطار التي تكتنف مهمة التدقيق، والمتمثلة عموما فيما يلي:

-الحصول على المعلومات اللازمة عن المؤسسة ومحيط نشاطها؛

-الوقوف على الشكل القانوني للمؤسسة (شركة أشخاص أو شركة أموال)؛

-المعلومات النقدية (مكونات المنتج، نمط الإنتاج...).

الخصائص التسويقية (نسبة احتلال السوق، الميزانية المرصودة للوظيفة التسويقية للعمليات والتدفقات المالية المعالجة، واحترام المبادئ المحاسبة المعمول بها، يضاف إليها الإمكانيات والموارد المرصودة لمعالجة تلك البيانات) عند أداء مهمته، يسعى المدقق إلى اختيار الآليات الملائمة لتحديد الخطر المرتبط بالمؤسسة ومحيط نشاطها، ومن بين أهم هذه الآليات يمكن ذكر ما يلي:

- تصفح الوثائق الداخلية والخارجية للمؤسسة، والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط المؤسسة؛

-تنظيم مقابلة مع أهم المسؤولين؛

-الاطلاع على تقارير ونتائج محافظي الحسابات السابقين، زيارة موقع المؤسسة، والوقوف على واقع الوثائق المطلع عليها،قراءة تحليلية للقوائم المالية الشاملة، بغرض الحكم على جودة المعلومة المالية.

– آليات تحديد الخطر المرتبط بالمراقبة

تمر عملية تقييم خطر المراقبة بثلاثة مراحل أساسية:

-إحصاء أنواع تدفقات المعلومات، ومجموعة الحسابات التي تمثل موضوع التدقيق، تحديد أنظمة الرقابة الفرعية

المكونة لنظام الرقابة العام والمسؤولة عن الأخطاء. ومن أجل تحقيق ذلك يمكن تطبيق نوعين من الرقابة: رقابة وقائية التي تمنع وقوع الأخطاء. ورقابة علاجية من أجل تحديد مصدر الخطأ بعد وقوعه، ثم العمل على تصحيحه.

-تقييم وإعادة تجريب نظام الرقابة العام، وذلك بعد تصحيح الاختلال.

– آليات تحديد الخطر المرتبط بالمدقق: يتجلى عموما الخطر المرتبط بالمدقق بما يلي:

مقارنة عمل المدقق الحالي بعمل المدققين في السنوات الماضية، مقارنة نتائج المدقق مع واقع السوق (خصائص المؤسسة وخصائص نشاطها). على الرغم من أن المدقق أعلم بتقنيات التدقيق والتشخيص، إلا أن المؤسسة والقائمين عليها الحق في تقييم وتمحيص نتائج مهمة التدقيق.

– أهمية تحديد عتبة الاختلالات المعتبرة:

تمثل عتبة الاختلالات المعتبرة الحد الفاصل بين الخطأ الجسيم غير المقبول، والخطأ المقبول. إن تجاوز هذه العتبة يقابله تأثيرا معتبرا للاختلال على الصورة الصادقة للحسابات والقوائم المالية. إضافة إلى الاختلالات الجلية، ترتبط الاختلالات المعتبرة بما يلي:

-عدم إيصال المعلومة في الوقت المناسب، والتي من شأنها تغير آراء المتعاملين الاقتصاديين، لاسيما المساهمين عند عقد الجمعيات العامة؛

-إخفاء المعلومات الخاصة بالنسبة للسنة الحالية أو السنوات السابقة، والتي من شأنها تعديل وضبط إستراتيجية المؤسسات نحو الأحسن في السنوات المقبلة؛

-عدم إظهار معلومة ملائمة ضمن القوائم المالية بشكل لائق وصريح، والتي قد ينتج عنها قراءة مبتورة أو مغلوطة لمحتوى القائمة المعنية.

السؤال السادس–كيف يتم تدقيق القوائم المالية ربع سنوية؟

كيفية تدقيق القوائم المالية ربع السنوية:

توفر البيانات المالية الفصلية بيانات مالية لأصحاب المصلحة الداخلين والخارجيين، على الرغم من أن نطاق البيانات الربع سنوية محدودة قليلا مقارنة بالموازنات السنوية وبيانات الدخل وبيانات التدفقات النقدية.

تشبه عملية تدقيق البيانات المالية الفصلية البيانات السنوية للمراجعة، مع الفارق الرئيسي في مدى ما يجب على المدقق حفره في الوثائق المالية للبحث عن التناقضات في البيانات أو انتهاكات أخلاقيات المحاسبة.

–مراجعة بيان الدخل الربع سنوي ومقارنة البيانات بسجلات الدخل والمصروفات في نظام المحاسبة في الشركة. تحسب بيانات الدخل صافي الدخل أو الخسارة لفترة محددة من خلال طرح إجمالي المصروفات من إجمالي الدخل للفترة.

–أخذ الوقت الكافي لحساب أرقام الدخل والمصروفات الخاصة بالمراجعة من خلال البحث عن سجلات إيرادات المبيعات ومجالات دخل الفائدة ومكاسب رأس المال على دفاتر الشركة وحساب إجمالي المصروفات من خلال مراجعة أرصدة جميع حسابات المصروفات في سجلات الشركة.

–أقرأ كل بند في الميزانية العمومية وأبحث عن الوثائق لكل عنصر من عناصر البند. توفر الميزانيات العمومية العامة لقطة لمجهودات ومطلوبات الشراء وأسهم المالكين في فترة زمنية محددة. لأن الميزانيات العمومية تعكس لحظة واحدة بدلا من فترة كاملة يمكن أن تكون الاختلافات بين الميزانيات الفصلية، والسنوية ضئيلة.

–قارن الميزانية العمومية للربع الحالي بالأرباع السابقة ولاحظ كل شيء تغير في الربع الأخير.

– أبحث عن الأدلة الداعمة لجميع الزيادات أو النقصان في قيم الأصول، بما في ذلك تقييم الأراضي والمباني وبتكاليف شراء المركبات وقيمة المخزون في متناول اليد. أفعل نفس الشيء بالنسبة للنفقات وحقوق المالك ونبحث عن التناقضات مثل قيم الأصول المتضمنة. أو الالتزامات غير المتحققة مقارنة بالأرباع السابقة.

– مقارنة السجلات المصرفية الخارجية للشركة مقابل التدفقات النقدية الخاصة بها. يأخذ بيان التدفقات النقدية إيرادات غير مصرفية ونفقات خارج المعادلة للتوصل إلى زيادة صافية أو في النقد لفترة. تأخذ أرقام التدفق النقدي

أهمية إضافية في التقارير الفصلية، حيث أن السيولة المتوفرة في كل فصل يمكن أن تكون حاسمة للوفاء بالديون قصيرة الأجل بما في ذلك الرواتب وحسابات الائتمان المتجددة.

– حساب صافي زيادة أو نقصان في النقد بنفسك عن طريق جمع وطرح الودائع والسحب من الحسابات النقدية للشركة خلال الفترة المذكورة. يجب أن تصل الحسابات الأكثر تعقيدا في بيان التدفقات النقدية إلى الرقم الخاص بحسابك البسيط و الموثوق.

– مراجعة السياسات والعمليات المعمول بها لتسهيل دورة المحاسبة. تحقق من الطريقة التي يتم بها إحالة المستندات المالية، مثل أشرطة تسجيل النقدية وقسائم الإيداع المصرفية، إلى قسم المحاسبة. مراجعة سياسات الشركة لتخزين المستندات. والمعلومات، وإدخال البيانات على نظام المحاسبة وجمع البيانات المالية معا لإعداد البيانات المالية.

– انظر في سياسات الرقابة الداخلية للشركة المتعلقة بأمان وموثوقية البيانات المستخدمة لتجميع البيانات المالية.
– التأكد من أن الشركة تفصل بين مهام المحاسبة والإبلاغ المختلفة لتقليل أو منع حوادث السرقة أو الاحتيال.
– مراجعة إجراءات الشركة لعمل الإيداعات النقدية و المدفوعات.

السؤال السابع: ما هو دور التدقيق في عملية اتخاذ القرار؟

يكتسي التدقيق أهمية بالغة في المؤسسة خاصة بعد كبر حجمها وتعدد وظائفها، حيث ظهر التدقيق الداخلي بعد ظهور التدقيق الخارجي من أجل مساعدة إدارة المؤسسة على التعرف على مدى كفاءة العاملين فيها ومدى التزامهم بالسياسات والإجراءات والقوانين الموضوعة، وذلك من خلال تدقيق العمليات المحاسبية والمالية وجميع العمليات التشغيلية وفي أخذ التدابير والقرارات اللازمة الأخرى، كما يعمل على تزويد الإدارة بالمعلومات التي تحقق أهداف المؤسسة. وتعطي المنظمات المهنية في جميع دول العالم أهمية كبيرة لدور التدقيق الداخلي في الحياة الاقتصادية، حيث اصدر المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين مجموعة من المعايير التي تؤطر عملية التدقيق الداخلي ووضع دليل لأخلاقية مهنة المدقق الداخلي من أجل الوفاء بمتطلبات مهمة التدقيق الداخلي المنوطة به.

ويعتبر التدقيق الداخلي أحد أهم الآليات التي لها دورا هاما في تفعيل وإرساء عملية اتخاذ القرار المناسب، من خلال رفع مستوى الثقة في المعلومات المقدمة، وذلك بتوفير معلومات ذات جودة ونوعية عالية من خلال القيام بفحص القوائم المالية وجميع عمليات وأنشطة المؤسسة وفقا لقواعد وشروط عملية التدقيق الداخلي وتقديم النتائج في شكل تقرير إلى الإدارة.

السؤال الثامن: كيف يساهم التدقيق في عملية اتخاذ القرار؟

اتخاذ القرار

ماهية عملية اتخاذ القرار

يمثل عملية أساسية في المؤسسة ونقطة البداية بالنسبة لجميع أنشطتها التي تقوم بها المؤسسة داخلها وخارجها.

–مفهوم القرار: يعرف القرار بأنه عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية في ضوء كل من المعطيات الداخلية والخارجية، والموارد المتاحة للمؤسسة.

كما يعرف على أنه اختيار واعي من بين بديلين فأكثر تم تحليله، يتبعه فعل أو إجراء لتنفيذ هذا الاختيار.

–مبادئ عملية اتخاذ القرار

تتمثل مبادئ القرار في ما يلي:

–مبدأ اتخاذ القرار: يمكن أن تكون جهود وتصرفات الأفراد نتيجة التفكير والاختيار أو مجرد رد فعل أوتوماتيكي أو نتيجة للاشعور.

–مبدأ تغلغل القرار: يعتبر اتخاذ القرار عملية مستمرة ومتغلغلة في كافة الأنشطة الإدارية والفنية لأي مؤسسة.

–مبدأ التفكير المركب: يجب أن يكون التفكير منطقي وابتكاري في نفس الوقت من أجل الوصول الى أعلى مستوى ممكن من القرارات.

–مبدأ التفكير المنطقي: حتى يكون التفكير منطقيا ينبغي أن يكون دقيقا وواضحا وخاليا من التناقضات والأخطاء.

–مبدأ الانطلاق الفكري: من أجل الحصول على أكبر كمية ممكنة من الأفكار في أقل وقت ممكن، يجب استخدام حلقات الانطلاق الفكري.

–مبدأ الحقائق: تتمثل الحقائق المادة الخام التي يتعامل معها متخذ القرار، فعدم وجود الحقائق يصبح القرار خاطئا.

– عناصر اتخاذ القرار

تحتاج عملية اتخاذ القرار إلى مجموعة من العناصر كما يلي:

–متخذ القرار: ويمكن أن يكون فردا أو جماعة أو جهة معينة، ويتمتع عادة متخذ القرار بالسلطة التي تخول له ذلك.

–موضوع القرار:ويتمثل في المشكلة التي تحتاج من متخذ القرار بالبحث عن حل أو اتخاذ قرار معين حولها.

الأهداف والدافعية:يعتبر القرار المتخذ سلوكا أو تصرفا معينا من أجل الوصول إلى هدف محدد، ومن المعلوم أن وراء كل سلوك دافعا، وراء كل دافع حاجة ينبغي إشباعها، لهذا لا يتخذ القرار إلا إذا توفر دافع لتحقيق هدف معين.

–البيانات والمعلومات: من أجل اتخاذ القرار الصحيح يجب جمع معلومات تظهر أبعادها الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، وتكون كافية حول طبيعة المشكلة، بغية تكوين صورة واضحة عنها. تعتبر عملية توفير المعلومات عن أطرافها وتأثير المشكلة بالكمية الكافية وبالنوعية اللازمة وفي الوقت المناسب مسألة أساسية في اختيار القرار المناسب، لذلك تساهم نظم المعلومات الإدارية المحسوبة في توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار.

التنبؤ:في غالب الأحيان تتعامل القرارات مع متغيرات مستقبلية مجهولة تنبغي التنبؤ بها، حيث يساعد التنبؤ متخذ القرار في أن يستطلع ما مدى تأثيرها وتقديرها وتحديد انعكاسات قد تحدث في المستقبل، لذلك يعتبر التنبؤ ركن أساسي من أركان عملية اتخاذ القرار، بغية حلها ومعالجتها. يساعد على إدراك أبعاد المشكلة واتخاذ القرار.

–البدائل: يمثل البديل مضمون القرار الذي سوف يتم اتخاذه لحل مشكلة معينة، ونادرا ما يتوفر حل أو بديل واحد للمشكلة، حيث في معظم الأحيان يكون هناك أكثر من حل للمشكلة، ولذلك على متخذ القرار أن يختار البديل الأفضل والأنسب بين البدائل المتاحة لحل المشكلة.

–المناخ الذي يتم فيه اتخاذ القرار:يتضمن المناخ الجو العام الذي يتم فيه اتخاذ القرار، حيث يشمل الاعتبارات الخاصة عند متخذ القرار، والظروف الداخلية والخارجية وما تتضمنه من معوقات أو قيود كضعف الإمكانيات

المالية وضعف مستوى أداء العاملين والقيود القانونية والسياسية وغيرها، لذلك ينبغي على متخذ القرار أن يحسن التعامل معها، وأن يخفف قدر الإمكان من أثارها السلبية.

ويعتبر التدقيق وسيلة وقائية ومولد للمعلومات الموثوقة ويساهم في اتخاذ القرارات المناسبة من أجل مساعدة العاملين قي أداء مهامهم بكفاءة وفاعلية، حيث يقوم المدقق الداخلي بتدارك النقائص الموجودة على مستوى الأنظمة والإجراءات، وتعزيز نقاط القوة وتدعيمها، وتقديم نتائج عملية التدقيق في شكل تقرير إلى إدارة المؤسسة، حيث تتمثل القيمة المضافة لمهام المدقق الداخلي في الحصول على اتخاذ التدابير والقرارات االمعتمدة على معلومات موثوقة وذات جودة ونوعية عالية يمكن الاعتماد عليها في صنع القرارات المناسبة.

السؤال التاسع: ما مدى تبني المؤسسات الجزائرية لمعايير التدقيق؟

معايير التدقيق ومدى تبنيها في الجزائر؟

نتيجة للتطور الاقتصادي العالمي وما أفرزه في زيادة في إنتاج وإزالة الحواجز عن الشركات متعددة الجنسية والمستثمرين، والذي رافقه تطور الأسواق المالية الدولية في ظل العولمة، فقد تطلب ذلك توفير معلومة مالية مفهومة وتحظى بثقة المستثمر كطرف فعال في هذه البيئة لمساعدته في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة ومن أهم عوامل زيادة هذه الثقة، التدقيق الخارجي المحايد والمستقل، لما له من دور مهم في زيادة مصداقية التقارير المالية التي تنشرها المؤسسات، وتزداد فعالية هذا التدقيق عندما يتم اعتمادا على معايير معترف بجودتها دوليا، وهو ما ينطبق على المعايير الدولية للتدقيق (ISA)، التي تمثل توافق دولي لأهم المنظمات المهنية عبر العالم، والتي تم تبنيها في عدة دول والجزائر بدورها في إطار إصلاح مهنة المحاسبة وبعد إصدار القانون 10-01 تم بعد ذلك إصدار معايير جزائرية للتدقيق (NAA)، مستمدة من معايير دولية للتدقيق، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق الخارجي، وترقية مهنة المحاسبة في الجزائر وفق معايير دولية، وزيادة موثوقية المعلومة المالية.

التطور التاريخي لمعايير تدقيق في الجزائر (NAA)

إن مهنة التدقيق هي مهنة حديثة في الجزائر، وقد عرف التدقيق في الجزائر تطورات كبيرة من خلال عدة قوانين لتنظيمها وذلك من أجل مسايرة التطورات الاقتصادية على مستوى البلد، فيمكن تلخيص هذه التطورات في أربعة مراحلكما يلي:

الفترة ما بين 1969م-1980م

بدأ تنظيم التدقيق في الجزائر سنة 1969 بموجب الأمر 69- 107 المؤرخ في 1969/12/31 المتعلق بقانون المالية 1970 حيث أشار إلى الرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية الاقتصادية بغية تأمين حق الدولة فيها.

ثم جاء مرسوم 70-173 المؤرخ في سنة 1970/11/16 الذي يحدد واجبات ومهمة محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية والمختلطة، إلى أنهم يعينون من بين:

-المراقبين العاملين للمالية؛

-المراقبين الماليين؛

-الموظفين المؤهلين من وزارة المالية بصفة استثنائية.

حيث أوكلت لهم المهام التالية:

-مراقبة مصداقية وصحة الجرد وحسابات النتائج الموجودة في المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية للمؤسسة.

-الإشارةإلىالأخطاء المرتكبة في التسيير وتقديمها للوزارة المالية، فقد تميزت هذه المرحلة بوجود خلل في ممارسة مهنة تدقيق الحسابات سواء من حيث القائمين بها أو من حيث المهام الموكلة لهم، ومن أبرز الثغرات الجوهرية التي تميزت بها هو غياب قانون خاص بمهنة تدقيق الحسابات وفقا للمعايير المهنية الدولية.

الفترة ما بين 1980م-1988م

بعد الصدمة البترولية التي أصابت أسعار البترول انكشفت عيوب وأساليب الاقتصاد الوطني وبدأ التفكير جديا في إعادة النظر في نمط التسيير المخطط شكلا ومضمونا، وهكذا أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية تأخذ في الغالب شكل شركة بالأسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة، ومن ثم يمكن أن تخضع لإفلاس إذا تعرضت لعسر مالي، وقد ترتبت على ذلك ضرورة إعادة النظر في وظيفة الرقابة مما يعني إعادة الاعتبار لمهنة التدقيق، وكان ذلك بفعل صدور القانون رقم 80-05 المؤرخ في سنة 1980/03/01 المتعلق بنشاط وطبيعة المراقب من طرف مجلس المحاسبة.

حيث ألغي هذا القانون الأمر 69-107 كما ألغي المرسوم 70-173، وقد نص على أن مجلس المحاسبة يراقب مختلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية والمحاسبية.

إلى أن إلغاء هذه القوانين لم يكن كافيا لتعديل محتوى النصوص القانونية المنظمة للمهنة فيما يتعلق بالعناصر التالية:

-شروط تعيين مدققي الحسابات؛

-مهام وواجبات المهنيين؛

-مسؤولياتهم، وبصفة عامة كل ما يتعلق بالقوانين المنظمة للتدقيق الحسابات.

وبقي الحال إلى غاية صدور المادة 196 من قانون المالية سنة 1985 حيث نص على أنه يتم تعين محافظين للحسابات بالنسبة للمؤسسات العمومية والمؤسسات التي تملك فيها الدولة أو هيئة عمومية حصصا في رأس مالها الاجتماعي، لكن لم تصدر نصوص متعلقة بكيفية تطبيقها وذلك بسبب العوامل التالية:

-الظروف الاقتصادية لتلك الفترة التي استدعت احتياجات أخرى مثل الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات، مما حجب مشكل محافظة الحسابات وعدم الاهتمام بها.

-نقص لإمكانيات البشرية من حيث عدد المهنيين المختصين في الرقابة القانونية الذي كان أقل من 20 بينما قدر عدد المؤسسات في ذلك الوقت بحوالي 1600 مؤسسة.

-غياب التنظيم المهني للمهنة ساعد بشكل كبير في عدم جلب اهتمام السلطات العمومية بالمهنة والدور الذي قد تلعبه في التحكم في إدارة وسياسة إعادة الهيكلة للقطاع العمومي.

الفترة ما بين 1988م-1991م

بموجب القانون رقم 88/01 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية والقانون 88/04 المتعلق بالقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية تم الفصل التام بين التدقيق الخارجي لحسابات المؤسسات الاقتصادية التي يمارسها محافظي الحسابات، وتقييم طرق تسييرها التي يتولاها التدقيق الداخلي تحت سلطة مجلس أدارة المؤسسة.

ثم جاء القانون 90-32 المتعلق بمجلس المحاسبة ليراعي التغيرات الجديدة في المؤسسات العمومية. حيث أصبحت العمليات التي تتناولها المؤسسات العمومية الاقتصادية ليست من اختصاص مجلس المحاسبة بل تنحصر مهمته في الرقابة اللاحقة لمالية الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية وكل هيئة خاضعة لقواعد القانون الإداري.

الفترة ما بين 1991م-2010م

بموجب القانون رقم 88-01 نتج عنه صدور القانون رقم 91-08 المؤرخ في 1991/04/27 حيث أنشأت بموجب هذا الأخير المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وأوكلت لهم مهنة تدقيق الهيئات والمؤسسات التي ليست من اختصاص مجلس المحاسبة.

وقد صدر القانون رقم 95-20 الذي يعدل ويلغي أحكام القانون 90-32 المتعلق بمجلس المحاسبة كما جاء المرسوم التنفيذي رقم 96-136 لسنة 1996 المتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد باعتبارها مهن مستقلة تقتضي وجود دستور ينظم آدابها وسلوك أعضائها.

ثم صدر مقرر سنة 1999 يتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات وشروط الالتحاق بمهنة التدقيق، وقد عدل هذا المقرر في سنة 2002 ثم في سنة 2006 وذلك بالموافقة على شهادات أخرى تم إضافتها تمنح الحق بالالتحاق بالمهنة.

أما في سنة 2010 تم صدور قانون جديد لينظم مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد كذلك يلغي أحكام القانون 91-08 المنظم للمهنة وهو القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010 .

أهم معايير التدقيق الدولية ISA

قد تمكن الاتحاد الدولي للمحاسبين من اصدار مجموعة معايير التدقيق وقد وصل عددها حتى نهاية فبراير سنة 1989 إلى 27 معيار، فيما يلي بيان مبوب لها حسب سنة صدورها:

في عام 1980 صدرت ثلاثة معايير هي:

1-أهداف و مجلات تدقيق الحسابات (جانفي).

2-كتاب تكليف مدقق الحسابات (جانفي).

3-المبادئ الأساسية في التدقيق (سبتمبر).

في عام 1981 صدرت أربعة معايير هي:

4-التخطيط (فيفري).

5-الاعتماد على عمل مدقق أخر (جويلية).

6-دراسة وتقييم النظام المحاسبي والضوابط المرتبطة به (جويلية).

7-رقابة الجودة في أعمال التدقيق (سبتمبر).

في عام 1982 صدرت أربعة معايير هي:

8-أدلة الاثبات في التدقيق (جانفي).

9-التوثيق (جانفي).

10-الاعتماد على عمل المدقق الداخلي (جويلية).

11-الغش و الخطأ (أكتوبر).

في عام 1983 صدرت معيارين هما:

12-المراجعة التحليلية (جويلية).

13-تقرير المدقق عن البيانات المالية (أكتوبر و عدل في جانفي 1989).

في عام 1984 صدرت أربعة معايير هي:

14-المعلومات الأخرى الواردة في مستندات عمليات مالية تم تدقيقها (فيفري).

15-التدقيق في بيئة المعالجة الآلية للبيانات (أكتوبر).

16-أساليب التدقيق بالاستعانة بالحاسب الآلي (أكتوبر).

17-الجهات التابعة (أكتوبر).

في عام 1985 صدرت خمسة معايير هي:

18-الاستفادة من عمل الخبير(فيفري).

19-العينة في عمليات التدقيق (فيفري).

20-أثر بيئة المعالجة الآلية للبيانات على دراسة وتقييم النظام المحاسبي (سبتمبر).

21-توقيت تقرير المدقق (أكتوبر).

22-القرارات الصادرة عن الإدارة (أكتوبر).

في عام 1986 صدرت معيارين هما:

23-مبدأ الاستمرار (جانفي).

24-تقارير خاصة للمدقق (فيفري).

25-الأهمية النسبية وخطر التدقيق (فيفري).

26-تدقيق البيانات التقديرية في المحاسبة (أكتوبر).

27-فحص المعلومات المالية المتوقعة.

*أهم المعايير الأولى للتدقيق الجزائرية (NAA)

الأول: المعيار الجزائري للتدقيق 210" اتفاق حول أحكام مهام التدقيق"

الثاني: المعيار الجزائري للتدقيق 505" التأكيدات الخارجية"

الثالث: المعيار الجزائري للتدقيق 560" الأحداث اللاحقة"

الرابع: المعيار الجزائري للتدقيق 580" التصريحات الكتابية"

*أهم المعايير الثانية التدقيق الجزائرية (NAA)

الأول: المعيار الجزائري للتدقيق 300" تخطيط تدقيق الكشوف المالية"

الثاني: المعيار الجزائري للتدقيق 500"العناصر المقنعة"

الثالث: المعيار الجزائري للتدقيق 510"مهام التدقيق الأولية –الأرصدة الافتتاحية"

الرابع: المعيار الجزائري للتدقيق 700" تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية"

-مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية (NAA) ومعايير التدقيق الدولية(ISA)

امثلة: مقارنة التدقيق الجزائرية مع الدولية ذات أرقام 300. 505. 510. 210.

مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع الدولي ذو الرقم 300

المعيار الدولي للتدقيق"300"	المعيار الجزائري للتدقيق"300"تخطيط تدقيق الكشوف المالية
مجال تطبيق المعيار: الغرض من هذا المعيار هو وضع معايير وتوفير إرشادات التخطيط عملية تدقيق البيانات المالية، إن هذا المعيار وضع ليناسب التدقيق متكرر الحدوث، أما في التدقيق لأول مرة فقد يحتاج المدقق إلىحدود أبعد مما سيناقش في هذا السياق.	**مجال تطبيق المعيار**: يدرس هذا المعيار التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية، إن هذا المعيار يخص التدقيقات المتكررة، كما يعالج على حدا المسائل الإضافية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار مهمة التدقيق الأولى.
تخطيط العمل: -إن التخطيط الملائم لعمل المدقق يساعد في التأكد من أن العناية الملائمة قد أعطيت للمجالات الهامة في عملية التدقيق، وان المشاكل المختلفة قد حددت. وأن العمل سيتم إنجازه بسرعة وكما يساعد التخطيط على توزيع العمال بشكل ملائم على المساعدين وتنسيق العمل الذي يتم من قبل المدققين الآخرين والخبراء. -إن مدى التخطيط سوف يختلف استنادا إلى حجم المنشأة، وتعقيدات عملية التدقيق وخبرة المدقق مع المنشأة ومعرفته بطبيعة العمل. قد يرغب المدقق بمناقشة أجزاء من خطة التدقيق الشاملة وبعض إجراءات التدقيق مع لجنة التدقيق في المنشأة أو الإدارة أو الموظفين، وذلك لتطوير فعالية وكفاءة عملية التدقيق والتنسيق إجراءات التدقيق مع أعمال موظفي المنشأة ومع ذلك فان خطة التدقيق الشاملة وبرامج التدقيق تبقى من مسؤولية المدقق.	**رزنامة التخطيط:** -إن التخطيط يساعد المدقق في الاهتمام المناسب بالمجلات المهمة لذات التدقيق وحل المشاكل المحتملة، وتنظيم وتسيير مهمة التدقيق، كما يساعد التخطيط على التوجيه الصحيح للمهام على أعضاء الفريق المكلف بها، وتنسيق الأعمال المنجزة من طرف المدققين والخبراء. -طبيعة وامتداد التخطيط يتغيران حسب حجم ودرجة تعقيد الكيان. -يمكن للمدقق أن يقرر مناقشة إدارة الكيان حول بعض المسائل التي تمس بالتخطيط من أجل تسهيل أداء إدارة مهمة التدقيق (تنسيق الأعمال مع مستخدمي الكيان) دون التعرض لفعالية تدقيقه. ويبقى المدقق مسؤول عن الإستراتيجية العامة للتدقيق أو برنامج العمل.
الأمور التي تأخذ بعين الاعتبار عند قيام المدقق بوضع	مسائل تؤخذ بعين الاعتبار في مهمة التدقيق:

خطة التدقيق الشاملة: -طبيعة العمل؛ -النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية؛ -المخاطر والأهمية النسبية؛ -التنسيق والتوجيه والإشراف والمتابعة.	-برنامج العمل؛ -الإطار التنظيمي والقانوني الذي يخضع له الكيان؛ -المخاطر؛ -نطاق الإجراءات؛ -التنسيق والتوجيه.

المعيار الدولي للتدقيق"510" التكليف بالتدقيق لأول مرة– الأرصدة الافتتاحية	**المعيار الجزائري للتدقيق"510" مهام التدقيق الولية –الأرصدة الافتتاحية**
مجال تطبيق معايير: الغرض من هذا المعيار هو وضع معايير وتوفير إرشادات تتعلق بالأرصدة الافتتاحية في حالة كون البيانات المالية تدقق أول مرة، عندما تكون البيانات المالية للفترة السابقة قد دققت من قبل مدقق آخر، كما يجب أن يراعي هذا المعيار لكي يكون المدقق على علم بالأمور الطارئة والالتزامات الموجودة في بداية الفترة، وبالنسبة إلى إرشادات التدقيق ومتطلبات إعداد التقرير المتعلقة بالمقارنات قد وفرها المعيار الدولي للتدقيق710.	**مجال تطبيق المعيار**: يعالج هذا المعيار فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمة التدقيق الأولية، كما تضاف إلى الواجبات المطلوبة في هذا المعيار تلك المذكورة في معايير التدقيق الجزائرية300 و 710.
إجراءات التدقيق: -إن كفاية وملائمة أدلة الاثبات التي سوف يحتاج المدقق إلى الحصول عليها والمتعلقة بالأرصدة الافتتاحية تعتمد على عدة أمور منها: -السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المنشأة؛ -هل أن البيانات المالية للفترة الحالية قد تم تدقيقها وإن كانت كذلك فهل تقرير المدقق كان معدلا؟ -طبيعة الحسابات ومخاطر الأخطاء الجوهرية في بيانات الفترة الحالية؛ -يحتاج المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كانت	**إجراءات التدقيق:** -إن كفاية وملائمة العناصر المقنعة التي سوف يحتاج المدقق إلى الحصول عليها والمتعلقة بالأرصدة الافتتاحية تعتمد على عدة أمور منها: -الطرق المحاسبية المتبعة من قبل الكيان؛ -الكشوف المالية للفترة الجارية قد تمت،كما أن معالجتها، وإن كانت كذلك فهل أن تقرير المدقق كان معدلا؛ -مخاطر الإختلالات في الكشوف المالية الخاصة بالسنة المالية الجارية؛

الارصدة الافتتاحية تعكس تطبيق السياسات المحاسبية الملائمة وأن هذه السياسات قد تم تطبيقها بشكل ثابت في البيانات المالية للفترة الحالية، وفي حالة وجود أي تغييرات في السياسات المحاسبية أو في تطبيقها فعلى المدقق أن يراعي فيما إذا كانت مناسبة وتم أخذها بعين الاعتبار والإفصاح عنها بشكل دائم؛ -في حالة تدقيق البيانات المالية للفترة السابقة من قبل مدقق آخر فإن المدقق الحالي قد يستطيع الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة للأرصدة الافتتاحية وذلك بفحص أوراق عمل المدقق السابق،وفي مثل هذه الحالات على المدقق أن يراعي أيضا كفاءة واستقلالية المدقق السابق المعدل، على المدقق أن يعطي عناية خاصة في الفترة الحالية للأمور التي نتج عنها هذا العمل.	-يحتاج المدقق إلى تحديد ما إذا كانت الأرصدة الافتتاحية تعكس التطبيق الملائم للطرق المحاسبية وأن هذه الطرق المحاسبية قد تم تطبيقها بشكل دائم في الكشوف المالية، وفي حالة وجود أي تغييرات في الطرق المحاسبية أو في تطبيقها فعلى المدقق أن يقوم بتبيين ما إذا كانت ملائمة، في حالة تدقيق الكشوف المالية للسنة المالية السابقة من قبل مدقق سابق، فإن المدقق الحالي قد يستطيع الحصول على عناصر مقنعة ومناسبة للأرصدة الافتتاحية وذلك بتدقيق ملفات عمل المدقق السابق، وفي حالة كان الرأي موضوع تعديل، على المدقق تقييم أثر المسألة التي نجم عنها تعديل.
نتائج التدقيق وإعداد التقرير: يجب أم يتضمن تقرير المدقق: -رأيا متحفظا؛ -عدم إبداء الرأي.	النتائج وتقرير التدقيق: يجب أن يتضمن تقرير المدقق: -رأي بتحفظ؛ -استحالة تقديم رأي.

مقارنة معايير التدقيق الجزائرية مع الدولية ذو الرقم 505

المعيار الدولي للتدقيق"505"التأكيدات الخارجية	**المعيار الجزائري للتدقيق"505"التأكيدات الخارجية**
مجال تطبيق المعيار: يعالج هذا المعيار استخدام المدقق إجراءات تأكيد خارجية للحصول على أدلة الرقابة وفقا لمتطلبات المعيار الدولي 330 والمعيار الدولي للتدقيق500 ولا يعالج الاستفسارات المتعلقة بالمقاضاة والمتطلبات التي يعالجها المعيار الدولي للتدقيق 501.	**مجال تطبيق المعيار**: يعالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة.
إجراءات التأكيد:	**إجراءات التأكد:**

يمكن استعمال التأكيدات للحصول على أدلة حول: -وجود أو عدم وجود شروط وظروف مشروعة أو غيرها مثل ضمانات (حسن) الأداء أو تمويل، في الاتفاقيات أو الترتيبات المبرمة مع أطراف ثالثة (أخرى). -رصد نفقات لم يتم الترخيص فيها بعد من قبل السلطة التشريعية. -استمرارية أهلية الأفراد لتلقي رواتب التقاعد، أو مساعدات الدخل أو المدفوعات السنوية أو غيرها من المدفوعات المستمرة. -وجود صفقات جانبية مع موردين لإرجاع السلع مقابل ائتمان بهدف استخدام تمويل يمكن أن يسقط (يزول) في فترة لاحقة بدون إرجاع تلك السلع المعلومات المؤيدة التي يتم الحصول عليها من مصدر مستقل عن الهيئة الخاضعة للرقابة قد تزيد من التأكد الذي يحصل عليه المدقق من الأدلة التي تتضمنها السجلات المحاسبية الداخلية أو قرارات الإدارة، وبذلك يعرف التأكيد الخارجي بأنه رد خطي على المدقق من قبل طرف ثالث(وهو الطرف المؤكد) في صيغة ورقية أو عن طريق وسيط الإلكتروني أو غيره، ونظرا لحجم الحكومات وتعقيدها فإن على المدقق أن يكون يقضا للتأكد من أن طلبات التأكيد الخارجي يتم توجيهها إلى أطراف ثالثة(أخرى) مستقلة عن الهيئة الخاضعة للرقابة وأن الردود موثوق منها في ضوء العلاقة بين الهيئة الخاضعة للرقابة والطرف المؤكد.	يمكن استعمال التأكيدات للحصول على أدلة حول: -معلومات موضوع التأكيد أو الطلب، كذلك رصيد الحسابات، مكوناتها، أجالالاتفاقيات، العقود،أو العمليات التي قد تكون أبرمتها المؤسسة مع طرف أخر. -رصد نفقات لم يتم الترخيص فيها بعد من قبل الإدارة. -استمرارية أهلية الغير لتلقي رواتب التقاعد أو مدفوعات سنوية أو غيرها من المدفوعات المستمرة. المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصدر مستقل عن الإدارة أي غير صادرة عن المصدر الصحيح تزيد من التأكيد الذي يحصل عليه المدقق من الأدلة التي تتضمنها القرارات الإدارية وبذلك يعرف التأكيد الخارجي بأنه دليل مثبت يتم التحصل عليه عن طريق رد خطي موجه مباشرة إلى المدقق من طرف الغير سواء كان في شكل ورقي أو الالكتروني أو شكل أخر ونظرا لحجم المؤسسات فإن على المدقق أن يكون يقضا للتأكد من أن طلبات التأكيد الخارجي يتم توجيهها إلى الغير وأن الردود موثوق منها في ضوء العلاقة بين الإدارة والطرف الأخر (الغير).

المراجع

1- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

2- أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

3- حسين حريم، مبادئ الإدارة الحديثة-النظريات،العمليات الإدارية، وظائف المنظمة-دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.

4- حسين يوسف القاضي وآخرون، تدقيق الحسابات، الجزء الثاني، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2010.

5- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية والعملية، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.

6- رأفت سلامة محمود وآخرون، علم تدقيق الحسابات العملي، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

7- رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات-مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل، الأردن،2015.

8- رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية-الإطار الفكري –التطبيقات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.

9- زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

10- سيد محمد، بو عرارة شمس الدين، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للتدقيق ومهنة التدقيق، ملتقى دولي، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 11و12 ديسمبر 2012.

11- طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، الاسكندرية،2006.

12- عبد العزيز النجار-الغدارة الذكية،التخطيط،التنظيم،إدارة الأفراد، اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، مصر، 2008.

13- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر-الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.

14- القاضي دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.

15- لمى فياض، استراتيجية التدقيق الشاملة ، لبنان،2015/11/17 ،من الموقع www.lamafayyad.com تم الاطلاع عليه سنة 2020.

16- محمد أبو نصار، جمعة حميدات ،معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعملية، الأردن، 2014.

17- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان الوطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر، 2003.

18- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002.

19- محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى امكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2011-2012.

20- محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2006.

21- محمد سمير الصبان، محمد الفيومي، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية بيروت، 1990.

22- نصر الدين عيساوي، التدقيق المالي، مؤسسة نوميد غراف للنشر والإشهار، قسنطينة، الجزائر، 2018.

23- نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

24- مقرر يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق رقم 002، وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 04 فيفري 2016.

25- فطيمة الزهرة قرامز، نظام المعلومات المحاسبي –دروس وتطبيقات-مطبوعة موجهة لطلبة المحاسبة والمالية، جامعة ام الواقي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 2017.

26- فطيمة الزهرة قرامز، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربيةن 2020.

27- النظام المحاسبي المالي الجزائري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 25 مارس 2009.

28- Marshal B.Romney,PaulJ.Steinbart,Accounting Information Systems, Twelfth Edition; pearsonEdicationpubliching , United States Edition; 2012.

المواقع الالكترونية

http://www.archive.org/download/Isas42000/1001.

http://www.archive.org/download/Isas12000/401.

http://www.archive.org/download/Isas42000/1003.

http://www.archive.org/download/Isas5200/1008.

http://www.archive.org/download/Isas5200/1009.

فهرس المحتوى

البسملة	الصفحة
تقديم	3
المحور الأول: عموميات حول المحاسبة والتدقيق	4
1- المحاسبة	4
1-1 تعريفها.	5
1-2 ظهور المحاسبة المالية	5
1-3 وظيفة المحاسبة	6
1-4 المحاسبة المالية كفرع من فروع المحاسبة	7
1-5 خصائص معلومات المحاسبة المالية	8
1-6 المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات	10
2- الإطار النظري للتدقيق	12
2-1التطور التاريخي للتدقيق	12
2-2 تعريف التدقيق	13
2-3 أهداف التدقيق	15
3- الفرق بين المحاسبة والتدقيق	16
3-1 مجال العمل	17
3-2 طبيعة العمل	17
3-3 المدخلات والمخرجات	17
3-4 الاستقلالية والحياد	17
3-5 تبعية العمل	18
3-6 الوظائف	18
3-7 المبادئ والقواعد	18
3-8 فجوة الثقة	18
3-9 المستندات والدفاتر	18
3-10 المسؤولية	19
4- أنواع التدقيق	19

4-1 من حيث نطاق عملية التدقيق	19
4-2 من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق	20
4-3 من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق	22
4-4 من حيث درجة الإلزام القانوني	23
4-5 من حيث الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ	24
5- المقومات الاساسية لمهنة مدقق الحسابات	24
المحور الثاني: طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب	26
1- برمجية التدقيق	26
2- البيانات الإختبارية	26
3- أساليب التدقيق في بيئة المعالجة المحوسبة للمعلومات	27
3-1 التدقيق حول الحاسوب	27
3-2 التدقيق من خلال الحاسوب	27
4- المخاطر المتعلقة بالمعالجة الحوسبة	28
5- عيوب استخدام الحاسوب	29
6- مميزات برامج التدقيق الإلكتروني	29
7- أنواع برامج التدقيق	29
8- تأثير الحاسوب على مسار التدقيق	30
9- معايير التدقيق الدولية الأخرى التي تبين كيفية التدقيق بالاعتماد على الحاسوب	31
المحور الثالث: نماذج عن تدقيق القوائم المالية	41
1- تدقيق رأس مال الشركة	41
2- تدقيق الخصوم الغير جارية	42
2-1 تدقيق حسابات السندات واستهلاكها	42
2-2 تدقيق حسابات القروض	44
3- تدقيق الاحتياطيات	44
4- تدقيق الموردون	44
5- تدقيق الارصدة الدائنة للعملاء	45
6- تدقيق اوراق الدفع	46

7- تدقيق الارصدة الدائنة لحسابات البنوك(السحب على المكشوف)	46
المحور الرابع: إستراتيجية التدقيق الشاملة وتطويرها	48
1- إستراتيجية التدقيق الشاملة	48
2- أهداف إستراتيجية التدقيق	48
3- مراحل إستراتيجية التدقيق	49
3-1 إعداد إستراتيجية التدقيق الشاملة	52
3-2 وضع منهجية التدقيق	44
4- تطوير إستراتيجية التدقيق	53
5- موازنة التدقيق	54
المحور الخامس: المعايير الدولية للتدقيق	56
الإجابة على أسئلة الأعمال الموجهة للطلبة	60
1- الإجابة على السؤال الأول	60
2- الإجابة على السؤال الثاني	65
3- الإجابة على السؤال الثالث	68
4- الإجابة على السؤال الرابع	71
5- الإجابة على السؤال الخامس	75
6- الإجابة على السؤال السادس	79
7- الإجابة على السؤال السابع	81
8- الإجابة على السؤال الثامن	82
9- الإجابة على السؤال التاسع	85
المراجع	84
فهرس المحتوى	87